



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

المرجع:.....

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

التخصص: تعاون دولي

الشعبة: العلوم السياسية

تحت إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالبة:

بلعربي علي

بلعربي إكرام

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا

الأستاذ بلغيث عبد الله

مشرفا مقرر

الأستاذ بلعربي علي

مناقشا

الأستاذ بوغازي عبد القادر

السنة الجامعية: 2021/2020

نوقشت في: 2021/09/20

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب

ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على

إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات، وأخص بالذكر الأستاذ

المشرف "باصري علي" الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي

كانت عوناً لي في إتمام هذا البحث

وأتوجه شكري أيضاً للأستاذة "بوقراس رقية" على المساعدة العلمية التي

قدمتها لي

الإهداء

الحمد لله القائل "وما توفيقني إلا بالله"

الذي وفقني لإنجاز هذا العمل وبعد:

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى كل أفراد عائلتي الغالية،

خاصة أمي التي سهرت وتعبت على تعليمي

في شبي إتمام هذا العمل من قديم أو من بعيد

كما أهدي هذه الدراسة

إلى كل زملائي في قسم العلوم السياسية جامعة مستغانم

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعاً يستفيد منه جميع

الطلبة المترشحين المقبلين على التخرج

المقدمة

مقدمة:

شهدت مدركات الأمن تحولات جوهرية خصوصا بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وتتمثل هذه التحولات في توسع مفهوم الأمن من المفهوم العسكري الضيق إلى الأمن الإنساني وكل ما يتعلق بالإنسان وكيفية تحقيق رغباته والحفاظ على استمراريته وصون كرامته، خاصة بعد تحول التركيز من أمن الدول إلى أمن الأفراد.

إن وضع مقاربة لتحقيق الأمن الإنساني أصبح بحاجة إلى تكاتف الدول جميعا لمنع ظهور إفرازات عدم تحقيقه، لقد عرفت الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة من التحولات، سواء على مستوى الفاعلين الدوليين، حيث ظهر العديد من الفواعل من غير الدولة ساعدتهم ثروة المعلومات والاتصالات التي ميزت هذه المرحلة على التأثير في صياغة التفاعلات الدولية.

أما على مستوى القضايا المطروحة، فصعدت مواضع جديدة إلى الأجندة الدولية، سواء كان ذلك على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي، فالمواضيع التقليدية كالقوة العسكرية، يميزان القوى والردع النووي، لم تعد لها الأهمية ذاتها التي اكتسبتها أثناء الحرب الباردة، أمام بروز قضايا ذات بعد عالمي تعدد البنود التقليدية للدول، فنجد منها من أحدثت تحولا في مفهوم التهديدات والأمن (البيت، الهجرة السرية، المخدرات، الإرهاب، الجريمة المنظمة، النزاعات الأجنبية).

كذلك القضايا الاقتصادية التي أصبحت تنصدر الأجندة الدولية وذلك لما أحدثته المتغيرات الاقتصادية الجديدة من تأثير في التطورات في هيكل علاقات القوة والتنافس الدولي، وكذلك التحول على مستوى التفاعلات أو العمليات الدولية، فأصبح النظام يستهدف درجة مرتفعة من الروابط بين الأفراد والجماعات في الدول المختلفة وفيما بين الحكومات وفيما بين الأوضاع الداخلية والخارجية وفيما بين الموضوعات السياسية والاقتصادية، على نحو لم يعرف من قبل وذلك نتيجة التطور الهائل في وسائل النقل والاتصال ونتيجة نمو التطور التكنولوجي وتيارات تبادل السلع والأفراد.

بالرغم من كل هذه المستجدات التي فرضتها نهاية الحرب الباردة، إلا أنه لم ينظر إليها على أنها قد انحلت تغييرا على استراتيجيات القوى الكبرى، خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة والقطب الأبعد الذي ظهر بعد نهاية الحرب الباردة، لذلك نجد الأوساط الأكاديمية المتخصصة في حقل العلاقات الدولية قد وجدت نفسها في حيرة من أمرها حول الاستراتيجية الدولية الواجب انتهاجها.

فمن هذا السياق يأتي الاهتمام الجزائري بالساحل الإفريقي، خاصة وأن هذا الأخير بعد أن كان منطقة مهمشة لا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، أصبح يحظى باهتمام أمريكي والقوى الدولية الأخرى، باستثناء بعض الاهتمام المنقوص من طرف فرنسا باعتبارها صاحبة نفوذ تقليدي في المنطقة.

لذلك عملت الجزائر على لم صفوف دول الساحل الإفريقي ودفعتها إلى تبني سياسة أمنية مشتركة تقوم على الحلول المحلية لقضايا الساحل الإفريقي وهذا لتجنب أي تدخل أجنبي في المنطقة كما هو حال رفض دول المنطقة وعلى رأسها الجزائر إقامة قواعد عسكرية في المنطقة حيث دفعت هذه المقاربة الأمنية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة قاعدة الأفريكوم خارج منطقة الساحل.

إن منطقة الساحل الإفريقي التي لا طالما كانت مهمته استراتيجيا، اقتصاديا، وسياسيا طيلة فترة الحرب الباردة وما بعدها، أصبحت أحداث 11 سبتمبر تكتسب قيمة استراتيجية دولية جعلتها بين أولويات اهتمامات ليست فقط الولايات المتحدة، بل والقوى الكبرى بصفة عامة خاصة وأنها تمتد على ملايين الكيلومترات المربعة والتي حولتها إلى فضاء خصب لتناسب الجريمة المنظمة وظاهرة الإرهاب الدولي ومصدرا للأزمات والنزاعات الداخلية نتيجة انفتاحها على حدود دولية تعقب مراقبتها مما خلق نوع من الانكشاف الجغرافي ناهيك عن محدودية إمكانياتها باستثناء الجزائر.

هذه الوضعية دفعت دول المنطقة إلى الزيادة من نفقاتها العسكرية لمواجهة مختلف تلك المهددات الأمنية وهذا على حساب قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم، فالأزمة الليبية الأخيرة

أدت بالجزائر أكبر قوى المنطقة سياسيا، عسكريا، واقتصاديا إلى رفع موازنة الدفاع العام 2011 إلى حدود 7 مليار دولار وهي الميزانية الأكبر في المنطقة وإفريقيا.

ولعل الأمر المثير للاهتمام هو أن هذه المنطقة أصبحت تشكل أهمية حيوية أمنية واسعة، حيث تم اكتشاف لفظية هامة حيث تنتج حاليا 200 ألف برميل يوميا بحيث أصبحت واقعا ملموسا في حين أعطت عمليات الحفر الجارية في صحراء مالي نتائج مشجعة، كما أن النيجر تتميز بكونها مصدر رئيس لمعادن اليورانيوم، وهو ما جعل التقارير الاستراتيجية الأمريكية تشير إلى أن غرب إفريقيا قد يتحول في المدى القريب إلى منافس جدي للخليج العربي من حيث الموارد النفطية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد تفاقمت الأزمات الداخلية في الساحل الإفريقي وتفشيت ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة وانتشار الجماعات الإرهابية، مما شكل تهديدا ليس فقط على أمن المنطقة وإنما من الممكن أن يصبح بمثابة التهديد الفعلي لدول الجوار والمجموعة الدولية عموما.

إن توفر الساحل الإفريقي على مثل هذه العوامل جعل منه مواضع اهتمام واسع في الآونة الأخيرة منها الجزائر التي طرحت منظورا أمنيا له من الإمكانيات مما يجعله أحد الحلول المساعدة على مواجهة مختلف المهددات الأمنية وما أكثرها في منطقة تزداد فيها معدلات الفقر والمجاعة وموجات الجفاف والأمراض الفتاكة والمدفوعة بوضع اقتصادي واجتماعي صعب، هذا الاهتمام بالمنطقة هو ما سنحاول تقليله والبحث في أسبابه والأهداف المرجوة منه.

لعبت دول الساحل دورا كبيرا في تاريخ المنطقة فقد كانت مواردها الاقتصادية وموقعها الجغرافي وحيوية مكانها محور الربط بين الشمال والجنوب الإفريقي والبوابة الرئيسية لإفريقيا على حضارات البحر الأبيض المتوسط والعالم وبناء على ذلك فإن الجغرافية السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي تعتبر كمدخل لفهم التحديات والمخاطر الأمنية التي تواجهها ونتيجة تغير في طبيعة التهديدات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة بفعل ظهور فواعل جديدة أثرت في المفهوم

التقليدي للأمن ويعتبر الإرهاب كأمر هذه الفواعل الجديدة العابرة للحدود والذي استفاد من المزايا التي منحها له العولمة خاصة تلك المتعلقة بالثورة التكنولوجية والرقمية.

فأصبحت هذه الظاهرة تبحث عن المناطق التي تؤمن لها الحماية والفعالية اللازمة لنشاطها خاصة في تلك المناطق التي تكون فيها الدول عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية بما فيها توفير الأمن والاستقرار الداخلي لمواطنيها كمنطقة الساحل الإفريقي التي شهدت في السنوات الأخيرة تناسيا معتبرا لظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة بكل أنواعها، والتي جعلت من المنطقة مصدرا لتهديدات أمنية إقليمية ودولية خطيرة ومن هنا جاءت أهمية الدراسات لما لها من أبعاد خطيرة على مستقبل الأمن والسلام في المنطقة.

- أدبيات الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا على بعض المراجع التي تناولت الموضوع ومنها:

-كتاب "عبد النور عنتر": "البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر- أوروبا والحلف الأطلسي" الصادر عن المكتبة العصرية في الجزائر سنة 2005، والذي جاء في إحدى عشر فصلا، تناول فيها محددات الأمن الوطني الجزائري وأهم التحديات والتهديدات التي تواجهه، حيث تناول تهديدات الإرهاب خاصة في ظل ارتباطها بالوضع الأمني في الساحل، وإن كان الكاتب حاول التركيز على مفهوم التهديدات الأمنية أكثر في الجانب النفسي (التهديدات التقليدية).

-رسالة ماجيستر حول: "الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية" للباحث نبيل بوبيه" والتي جاء فيها جملة من التهديدات الأمنية التي تواجه دول الساحل ومنطقة الصحراء الكبرى وكذا مدى نجاعة المقاربة الأمنية الجزائرية في التصدي لهذه التهديدات وفق مجموعة من السيناريوهات المختلفة

-أمحمد برقوق" في موضوع له في مجلة راصدة عن مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية بعنوان "الساحل بين التهديدات والحسابات الخارجية"، والذي تناول فيه الظروف التي تتواجد

عليها دول المنطقة في ظل الصراعات البيئية، والحلول الممكنة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ككل.

- رسالة ماجستير حول: "المشكلة الأمنية في الساحل الإفريقي" للباحث "أبصير أحمد طالب" من جامعة الجزائر 2009-2010، الذي حاول فيها حصر أغلب المشاكل الأمنية الداخلية والخارجية التي لها ارتباط بالأمن في الساحل الإفريقي.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية في التطرق إلى واحد من أهم قضايا السياسة الدولية وهو الأمن الذي هو أهم الحاجات الأساسية التي سعى الإنسان لتحقيقها.

كما تزداد أهمية الحديث عن الأمن عن ربطه بمنطقة ذات أهمية جيو إستراتيجية كمنطقة الساحل الإفريقي، وكون الموضوع يسلط الضوء على أبرز التهديدات الأمنية الجديدة (الإرهاب، الجريمة المنظمة) والتي تعد من أهم الظواهر الأكثر تعقيدا وغموضا في العلاقات الدولية.

وتبرز أهمية الموضوع أيضا في دراسة تأثير هذه التهديدات على الأمن القومي الجزائري في مختلف الجوانب (العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...).

- أهداف الدراسة:

- إبراز الأطر النظرية المفسرة لمفهوم الأمن والتهديدات الأمنية الجديدة.
- التعرف على ماهية التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي من إرهاب، وجريمة منظمة، ورصد انعكاساتها على واقع الأمن القومي الجزائري.
- إبراز أهم انعكاسات هذه التهديدات على الأمن في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

- محاولة فهم وتفسير طبيعة التهديدات ومصادرها وفهم البيئة الأمنية.
- تجدد التحدي الأمني في منطقة الساحل الإفريقي.

- تزايد الاهتمام الدولي والإقليمي بمنطقة الساحل الإفريقي بعد تهميشها لمدة طويلة.
- انتقال بعض تبعات الأزمة في المنطقة إلى الجزائر عبر الحدود المفتوحة.
- أصبح هذا الموضوع بلغ مؤخرا اهتماما واسعا داخل الأوساط الأكاديمية.

الأسباب الذاتية:

- لا شك أن الرغبة الملحة لدينا في معالجة موضوع التهديدات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري أهم وأبرز مبرر لاختياره.
- محاولة لإثراء المكتبة الجامعية في هذا المجال.
- رغبتنا الشديدة في الدفاع على استراتيجية ومنظور الجزائر الأمني.
- الاهتمامات الشخصية بمسائل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة العربية والإسلامية والإفريقية.

- إن الضرورة تقتضي معالجة المواضيع التي قد تساهم دراستها في توضيح الرؤى ورسم تصور شامل لواقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي ومدى ترابطها مع البيئة العالمية.

- إشكالية الدراسة:

- في ظل الأزمات والتهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة، وبحكم القرب الجغرافي والتاريخي للجزائر بدول الساحل عملت الجزائر على مواجهة هذه المخاطر بإتباع عدة استراتيجيات مستمدة من تاريخ ومبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية اتجاه جوارها الجغرافي.

وعليه فالإشكالية المطروحة تتمثل في:

- ما هو الدور الذي لعبته الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي؟
وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بالأمن والتهديدات الأمنية؟
- ما هي طبيعة التهديدات الأمنية الموجودة في الساحل الإفريقي؟

- فيما تتمثل التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي؟

- ما هي الآليات التي اتبعتها الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية المتزايدة؟

فرضيات الدراسة:

لتدليل صعوبات البحث والإمام بجميع جوانب الإشكالية تعمل هذه الدراسة على اختبار

الفروض التالية:

(أ) - الفرضية الرئيسية:

- كلما اعتمدت الجزائر على آليات واستراتيجيات شاملة كلما تمكنت من النجاح في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

(ب) - الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة بين تطور التهديدات الأمنية وتطور المفاهيم والأطر النظرية المفسرة لموضوع الأمن.

- كلما تآزم الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي زاد تآزم الوضع الأمني في الجزائر بسبب كثرة التهديدات الأمنية.

- كلما زادت حدة التهديدات الأمنية المتواجدة بمنطقة الساحل الإفريقي كلما زادت آثارها على أمن الجزائر القومي.

- توجد علاقة بين الآليات المتعددة التي اعتمدها الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وبين الأطر الإقليمية ومدى قدرتها على الاستجابة لها.

5- حدود الدراسة:

(أ) - النطاق المكاني:

تتقيد الدراسة بنطاق مكاني محدد وهو منطقة الساحل الإفريقي باعتباره نموذجا لدراسة الانهيار الأمني وانعكاساته على جميع المستويات ومنها التهديدات اللات سائلية العابرة للأوطان وديناميكيته السريعة، مع إبراز الموقع الجغرافي للمنطقة وأهميتها الجيوسياسية

وانعكاسها على أمن الجزائر باعتبار أنها تعد دولة محورية على الصعيد العربي، الإفريقي والمتوسطي لما تمثله من أهمية جيو استراتيجية.

(ب) - النطاق الزمني:

أدت المشاكل الداخلية لبلدان من مالي والنيجر وليبيا إلى عمليات نزوح وهجرة وإلى ترتيب أعباء أمنية متزايدة على الجزائر، تفاقمت بعد فشل هذه الدول في عملية البناء الوطني وبرزت تهديدات دائمة كالية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة بكل أشكالها بعد نهاية الحرب الباردة وتوسع قطاعات التهديد الأمني في المنطقة، ومن ثم يكون المجال الزمني للدراسة هو فترة ما بعد الحرب الباردة.

- مناهج الدراسة:

تتطلب طبيعة الموضوع تركيب مجموعة من المناهج لتحقيق التكامل والتوازن العلمي في دراسة الموضوع وهيكلته، ومنه فأهم المناهج المستخدمة نجد:

- **المنهج التاريخي:** ويفيدنا في مواكبة التطورات التي مرت بها العملية التنظيرية في

الدراسات الأمنية وتتبع مسارات أزمة الطوارق وتناسي خطر التهديدات في المنطقة.

- **المنهج المسحي:** يساعدنا في إجراء مسح أفقي للإطار الجيوسياسي لمنطقة الساحل

الإفريقي من ناحية الموقع، السكان، الموارد والتضاريس، وكذلك لاكتشاف التفاعلات

الاجتماعية، التاريخية المنتجة للأزمات الحادة والمتحولة إلى تهديدات.

- **المنهج المقارن:** يسمح لنا بمقارنة المقاربات النظرية لمسألة الأمن بين المدارس

التنظيرية المختلفة.

- **منهج دراسة حالة:** اعتمدنا عليه لأنه يتناول كامل المتغيرات والظواهر المرتبطة بها

بالوصف الكامل والتحليل، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال التركيز على حالة

مواجهة الجزائر للتهديدات الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي.

- صعوبات الدراسة:

إن لكل باحث صعوبات تعترضه خلال إجراء بحثه، وموضوع دور الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي رغم الكتابات الكثيرة التي تناولته بالبحث والدراسة، فإنه لا يزال موضوع تساءل ومن الصعب الخوض فيه، وهذا التأثير المستجدات الدولية ولكثرة المتغيرات التي تتحكم في الموضوع.

فمن خلال تناولنا لهذا الموضوع واجهنا جملة من الصعوبات، لعل أهمها:

- كثرة المذكرات والرسائل الجامعية التي تناولت موضوع دراستنا والتي في مجملها تطرقت للتحديات الأمنية المهددة لأمن المنطقة، ما جعلنا لإعادة البحث لتفادي الوقوع في فخ التكرار.

9- مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

- **التهديد:** يعرفه "باري بوزان Barry Buzan" على أنه تهديد لمؤسسة الدولة باستخدام الإيديولوجية أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهددا بضرر أو الغزو والاحتلال، ويمكن للتهديدات أن تأتي من الداخل أو من الخارج، حيث يحدد "باري بوزان" نوعين من الدول، الدولة القومية، وهي التي تتعرض للتهديدات من الخارج فقط، بينما الدولة الضعيفة هي التي يمكن أن تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج.¹

- **الأمن:** هو شرط للحفاظ على بقاء الدولة من خلال استخدام القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية وممارسة الدبلوماسية ويكون التركيز على القوة العسكرية للحفاظ على أمن الدولة القومية والتدابير المتخذة لضمان الأمن الوطني.²

- **الساحل الإفريقي:** يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا ما وراء الصحراء كامتداد إقليمي بين البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، شمال دول: السودان، النيجر، التشاد، مالي، موريطانيا، السنغال، إذ هي المعبر بين إفريقيا الشمالية

¹ فوزي حسن الزبيدي، منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي، دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي NSRA، دبي رؤى إستراتيجية، مركز المنظار للتدريب والدراسات الإستراتيجية، 2015، ص 20.

² مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط1، القاهرة، دار عمران، ص 39.

"البيضاء" وإفريقيا جنوب الصحراء "السوداء" وكلاهما فضاء جيوسياسي محدد بذاته ومتميز بخصائصه.³

10- تقسيم الدراسة:

بالاستناد إلى المنهجية المعتمدة في إطار إنجاز هذه المذكرة، ومن أجل بلوغ الأهداف النظرية، العلمية والعملية قد ارتأينا إلى تقسيم هذه الدراسة ومعالجتها على النحو الآتي: مقدمة وثلاثة فصول، خاتمة.

- مقدمة: وتحتوي تمهيدا أو مدخلا عاما لموضوع الدراسة، تعريف بالإشكالية وفرضيات الدراسة إضافة إلى الوسائل المنهجية المعتمدة.

- الفصل الأول: ونتناول في هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي للأمن من خلال ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول البناء المفاهيمي للأمن، في حين خصص المبحث الثاني للبناء المفاهيمي للتهديدات الأمنية الجديدة أما المبحث الثالث فسنعرض من خلاله إلى الأمن حسب المقاربات النظرية.

- الفصل الثاني: وفيه يتم التطرق إلى التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، مقارنة جيوسياسية، أمنية، وذلك من خلال مفهوم منطقة الساحل الإفريقي في المبحث الأول، كما خصصنا المبحث الثاني للتهديدات الإقليمية لمنطقة الساحل الإفريقي، بينما خصصنا المبحث الثالث للتحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

- الفصل الثالث: وأخيرا يتناول الفصل الثالث التبعات الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري وآليات مكافحتها، وذلك من خلال التعرض للعقيدة الأمنية والأمن القومي الجزائري في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسنتناول إستراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات غير التقليدية.

- خاتمة: من خلالها سنحاول تقديم حوصلة عامة لموضوع الدراسة.

³ جميلة علاق، إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 19، ديسمبر 2014، ص01.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن

تمهيد

المبحث الأول: البناء المفاهيمي للأمن

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: مستويات وأبعاد الأمن

المبحث الثاني: بناء مفاهيمي للتهديدات الأمنية الجديدة

المطلب الأول: مفهوم التهديد الأمني والمفاهيم المشابهة له.

المطلب الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية

المبحث الثالث: الأمن حسب المقاربات النظرية

المطلب الأول: المقاربات التفسيرية للأمن

المطلب الثاني: المقاربات الحركية للأمن

خلاصة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب ذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى، وقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول التي عادة ما تتخذ "الأمن" هدفا من أهدافها يتم تحقيقه بإتباع إجراءات وقائية وأخرى علاجية، وهي تهدف من ورائها إلى تغيير البيئة المحيطة أو بحبس ما أطلق عليه "أرلوند ولفرز" (أهداف البيئة) ولم يعد الأمن يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية، أو بمعناه العسكري وإنما اتخذ أبعاد أشمل من ذلك تتطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه.

المبحث الأول: البناء المفاهيمي للأمن

من بين المسائل الخلافية في نظريات العلاقات الدولية، مسألة تكوين المفاهيم، إذ تتميز المفاهيم في هذا الحقل عموما بغموضها وغياب الإجماع بين المختلفين حول معناها ويمكن ملاحظة هذا الاحتجاج النظري المتواصل حول تكوينها من خلال مفهوم الأمن.¹

فقد عرف نقل الدراسات الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة نقاشات عديدة تدور أساسا حول طبيعة مفهوم الأمن، معاينة ومدلولاته ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى عجز المقاربات والأطر التحليلية التي كانت توظف لتفسير وإدراك السلوكيات والظواهر الأمنية التقليدية خلال فترة الحرب الباردة، أي أن هذه النقاشات تدور بين أولئك الداعين إلى ضرورة الحفاظ على

¹ بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي لأمن الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص13.

المفهوم التقليدي للأمن من جهة وأولئك الداعين إلى ضرورة توسيع مفهوم الأمن وبالتالي حقل الدراسات الأمنية من جهة أخرى.¹

المطلب الأول: مفهوم الأمن

قبل التطرق إلى تحديد مفهوم الأمن ضمن تعريفه اللغوي والاصطلاحي وجب الإشارة إلى أن هنا المصطلح يعد من أصعب المصطلحات التي يتناولها التحليل العلمي، فهو من أبرز المفاهيم التي برزت في الدراسات الأكاديمية الأجنبية ليس عند الأكاديميين فقط بل حتى عند كبار صناع القرار، ففي وقت مضى كان التركيز على الأمن الوطني كلف بفعل التطورات الدولية أصبحت مفهوم أو تعريف الأمن واسع.

يرجع الباحثين صعوبة ضبط تعريف محدد للأمن للأسباب التالية:

- مفهوم خاضع للتطورات الدولية.
- مفهوم الأمن يتحدد حسب طبيعة التهديدات الأمنية.
- أن الدراسات الأمنية لا تزال جزء من حقل العلاقات الدولية.

الفرع الأول: التعريف اللغوي للأمن

إن مفهوم الأمن قديم جداً فإذا عدنا إلى النص القرآني وجدنا مادة أمن في صيغ شتى المرات بنسبة تواتر وتوارد مرتفعة جداً والسبب فغي ذلك يرجع إلى أنها المادة التي اشتق منها إيليمان.²

فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان وهذا ما ينجر عنه راحة النفس، استبيننا مفاهيم الإيمان والأمانة والأمن وهي الطاغية في النص القرآني.

الأمن في تعريفه اللغوي هو نقيض الخوف حيث قال تعالى في سورة قريش الآية 04: {فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4)}¹، ولو رجعنا

¹ بلعيد منيرة، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، مداخلة في الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، يومين 29 و30 أبريل 2008، ص100.

² الطيب البكري، الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، المجلة العربية لحقوق الإنسان المعهد العربي لحقوق الإنسان، عدد 10 (جوان 2003)، ص165.

تعريف الأمن في القواميس لوجدنا تقاطعا يشير عموما إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف وإحلال شعور الأمان وفي هذا الصدد قال تعالى في سورة النور الآية 55: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلِيُمَكِّنَ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلِيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا}،² فإن كلمة الأمن وحدها وردت خمس مرات بهذه الصيغة وسبع مرات بصيغة أميين، ومنها ثلاثة ذكر فيها الأمن في مقابل الخوف. وقوله عز وجل: {وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ وَالْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ}،³ ومن نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف في الإسلام.

كما وردت الكلمة الإنجليزية Scurity بمعنى أمن وطمأنينة أي أن الأمن في جوهره الخلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية سواء كانت تتعلق بالفرد أو المجتمع أو الدولة⁴، فمصطلح أمن بمفهومه لقي العديد من الجدل من طرف العديد من المفكرين عبر مختلف الأزمنة التاريخية وإلى غاية الوقت الحالي فقد اختلف المفكرين في وضع تعريف جامع مانع للأمن يحيط بجوهره في مجال الدراسات الأمنية.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للأمن

يجدر التطرق إلى تعريفات يجدر التطرق إلى تعريفات بعض المفكرين التي كانت تركز على الجانب العسكري.⁵

- جياكومو لوسيانى (Giacomo Cuciani): الأمن الوطني هو القدرة على مقاومة وتصدي أي عدوان أجنبي.

¹ الآية 4، سورة قريش، القرآن الكريم.

² الآية 55، سورة النور، القرآن الكريم.

³ الآية 81، سورة الأنعام، القرآن الكريم.

⁴ أبصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير: تخصص علاقات دولية فرع إستراتيجية ومستقبلات، جامعة الجزائر، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2009/2010م، ص10.

⁵ عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979م، ص131.

فهو من خلال هذا التعريف يعتبر أن أمن الدول مرتبط بما تمتلكه من قوة عسكرية للتصدي للتهديدات والعدوان الخارجي.

- يعرف عبد الوهاب الكيالي: الأمن بمنظوره التقليدي على أساس "أنه تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي".

- يقدم هنري كيسنجر تعريف للأمن بأنه: "أي تطرق يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء".

- أما روبرت ماكنمار (Robert Mcnamara) "أعطى نظرة شمولية في تعريف الأمن بقوله: "لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إذا ضمنت حد أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى للتنمية"¹، فالأمن في نظر ماكنمار هو التنمية ومن دون تنمية لا مجال للحديث عن الأمن.

أما باري بوزان (Barry Bazzan) وهو أحد المختصين في الدراسات الأمنية يعرف الأمن ببساطة على أنه: "غياب على القيم الأساسية في المجتمع".

يعتبر تعريف باري بوزان من أحدث تعريفات الأمن الأكثر تداولاً في الأدبيات الأمنية ويراه أيضاً أنه: "العمل على التحرر من التهديد وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على كيانه المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التعبير التي اعتبرها معاديه في سعيها للأمن، إن الدولة والمجتمع يوجدان أحياناً في انسجام مع بعضها البعض، لكن يتعارضان أحياناً أخرى، أساس الأمن هو البقاء لكنه يحوي أيضاً على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ولا يعني "بالعمل على التحرر من التهديدات" تحييده كلية، ذلك أنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن فقط أن يكون نسبياً ولا يمكن أن يكون مطلقاً".

¹ روبرت ماكنمار، جوهر الأمن: ترجمة: يونس شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971، ص 39.

ونجد كذلك الأستاذ أرلوند والفرز (Arnold Wolfers) الذي في نفس هذا الاتجاه ولكن مع بعض التفسير لقضية غياب الخوف، حيث يؤكد "الأمن" هو غياب التهديد، ضد القيم المنتسبة، هذا في جانبه الموضوعي أما من الجانب الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم.

من خلال هذه التعريفات وعلى الرغم من عدم حصرها، يمكن إعطاء تعريف شامل "للأمن" حيث يمكن القول بأنه: "قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وباقي قدرات في شتى القطاعات في الحفاظ على المجتمع وفي مواجهة التهديدات من الداخل والخارج في السلم وفي وقت الحرب وذلك مع استمرار هذا في الحاضر والمستقبل".

من خلال استعراض التعريفات السابقة للأمن، يمكن لنا استخلاص ثلاثة صفات رئيسية للأمن وهي:

- النسبية: بمعنى أن الأمن أمر نسبي في العلاقات الدولية، فلا يوجد أمن مطلق يمكن تحقيقه لأن ذلك يعني تهديد أمن الآخرين.
- الشمولية: بمعنى أن الأمن مفهوم شامل لا يتوقف على عنصر أو بعد واحد وإنما يرتبط بمجموعة من الأبعاد السياسية منها: العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، النفسية...
- الديناميكية: بمعنى أن الأمن ليس حقيقة ثابتة، ولا يوصف بالجوهر بل هو مفهوم متكرر يعني في أوقات وأماكن مختلفة بمعنى مسألة الأمن المتغيرة تتأثر بتطور الوضع الدولي والداخلي.

المطلب الثاني: مستويات وأبعاد الأمن

الفرع الأول: مستويات الأمن (Securite Internatinal)

أ- الأمن الدولي (العالمي):

يعتبر مفهوم الأمن الدولي والعالمي الأكثر بروزاً بعد نهاية الحرب الباردة الذي يعود الذي يعود إلى تطور أدوات الصراع الدولي ووصولها إلى درجة يستحيل منها على أي دولة أن

تضع نفسها بمنأى عن التفاعلات والأحداث الدولية تمسها وتمس أمنها الوطني بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد أصبح هناك حالة عالمية من الإحساس بالخطر وعدم الشعور بالأمن وبالتالي لا بد من عالمية للأمن وجماعية في العمل والتنسيق من أجل تحقيقه وحمايته.

ويعرف الأمن الدولي على أنه وضعا تحدث فيه الأمور في جزء من العالم بحيث لا تؤثر في الناس الذين يعيشون في جزء آخر منه ويعني هذا مثلا السلامة من تهديد الحرب بين الدول ومن عبور الإرهابيين الحدود الدولية، ومن إسهام الصراعات في مناطق معينة.¹

وقد وضعت صحيفة الأمن الدولي (Internatinal Security) تعريفا يقدم صورة أوضح لمفهوم الأمن العالمي حيث تقول: "بتزايد تعريف الأمم لأمنها ليس بالأشكال التقليدية لقواتها المسلحة واقتصادها النشيط واستقرار الحكم فيها فقط، بل بشروط أخرى كقدراتها التي كانت في الماضي أقل مركزية كموارد الطاقة والعلم والتكنولوجيا والغذاء والمصادر الطبيعية"، لقد فرض الاعتماد المتبادل اهتمامات عبر الأمم كالتجارة والإرهاب عبر الأمم والتوريدات العسكرية والبيئة لتكون عناصر رئيسية في الاعتبارات الأمنية في أي مجتمع رفاء ورخاء، ويشتمل الأمن العالمي جميع تلك العوامل ذات التأثير المباشر في بيئة نظام دولة الأمة وسيادة أعضائها مع تأكيد خاص على استخدام القوة والتهديد بها وضبطها، وتجدر الإشارة هنا إلى الفارق في إيقاع سرعة التغير في ظواهر المجتمع الدولي وإيقاع القدرة على التكيف مع هذا التغير المتسارع وهو ما جعل الدول تفقد مكانتها المركزية فبدأت بالتخلي عن مهامها التقليدية عامة ذات الطابع المدني، وهنا برزت ضرورة مشاركة القوى المدنية في تحديد أمن المجتمع والدولة والأفراد وتغليب المنظور المدني على المنظور العسكري.²

ب- الأمن الإقليمي (Regional Security)

ظهر مصطلح الأمن الإقليمي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها وقواها لتحقيق استقرار أمنها في محيط الإقليم، يردع التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم، والدول المجاورة المهددة له وقد انتشر استخدام هذا المصطلح عقب الحرب العالمية الثانية،

¹ عبد الفتاح علي الرشدات، تطور مفهوم الأمن العالمي في علم تغير، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الأمير حسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية، الجامعة الأردنية، العدد 3، 2019، المجلد 46، ص121.

² المرجع نفسه، ص122.

بظهور تنظيم إقليمي اهتمت معظم دول العالم به، وهو جامعة الدول العربية، وقد أنشأتها الدول العربية عام 1945 اعتماداً على القومية العربية التي تجمع شعوب هذا التنظيم إضافة إلى تجاورها في المنطقة العربية لتجمع هذه الدول بين الأصل العرقي الواحد والتشابه السكاني (دين ولغة وتقاليد) والانتماء الإقليمي الواحد وهو ما لم يجتمع في أي تنظيم آخر.¹

التنظيم الإقليمي الآخر المشابه هو منظمة الوحدة الإفريقية التي تقسم كل دول القارة الإفريقية، أي أنه أنشئ على أساس جغرافي وهو كسابقه (جامعة الدول العربية) ضعيف الفاعلية، وغير مؤثر في أي بعد من أبعاده الأمنية ولم يحقق أي قدر من الأمن للقارة ككل، أو لأعضائه الذين ينتهك أمنهم دوماً، في الصدمات والأزمات العالمية والإقليمية وبين أعضاء أنفسهم.

وإذا كان عدد من الكتاب والخبراء والباحثين، قد أجازوا التنظيم دون الإقليمي في إطار التنظيم الإقليمي الأكبر، على أساس أن تحقيق الأمن الأصغر يعاون أمن أكبر، فإن عدداً آخر يعد التنظيمات دون الإقليمية مفرقة في الخصوصية مفضلة أمنها القطري على الأمن الإقليمي، وهو ما يجر من التنظيم الإقليمي من قواه وقدراته الكاملة وبضعفه أحياناً.²

ج- الأمن الوطني (القومي): (Securit National)

- يعرفه أمين هويدي: "الأمن القومي لأي دولة هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية، ويتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموعة الأخطار الداخلية والخارجية التي تمس الكيان الداخلي للدولة".³

هناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما:

- المدرسة الإستراتيجية: تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي، والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية.

¹ هاير عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ص17.

² المرجع نفسه، ص18.

³ تباري وهيبية، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطة ومغربية، الأمن والتعاون، جامعة تيزي وزو، 2014، ص40.

- المدرسة المعاصرة (التنظيرية): يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي إنما أيضا على التهديد الداخلي ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاد اقتصادية، اجتماعية، وثقافية.

يرى "روبرت ماكنمار" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه "جوهر الأمن" حيث قال: "الأمن هو التنمية فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحوي عليه، إن الأمن هو التنمية وبدون التنمية فلا محل للبحث عن الأمن".

ويربط ماكنمار بين الأمن والتنمية، وأوضح أنها لا تقتصر على البعد الاقتصادي بل يجب أن تشمل الأبعاد الأخرى.

من خلال المفاهيم المقدمة للأمن القومي أو الوطني، نجد أنها تركز على النظرة الضيقة للأمن باقتصارها على حماية الدولة ككيان، دون التطرق لأبعاد أخرى للأمن تتعدى النطاق الإقليمي للدولة وخارج نطاق السياسة الخارجية باعتبارها تطبق آليات وإجراءات وسياسات من منطلق منظور الدولة للأمن.¹



شكل رقم (01): يوضح مستويات الأمن²

الفرع الثاني: أبعاد الأمن

¹ المرجع نفسه، ص 41.

² هاير عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ص 14.

إن اتساع النطاق الإجرائي والعملي للأمن، قد أدى ليشمل كل أبعاد الحياة الإنسانية على المستويين الفردي والجماعي قاد إلى اتساع نطاق دراسات الأمن، لتشمل بدورها الأبعاد بخصائصها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بعد أن كان الاهتمام النظري والعملي منصبا من قبل على البعد العسكري للأمن القومي، وعلى الرغم من أهمية هذا الاتساع وضرورته لتحقيق التوافق بين مفهوم الأمن وتطبيقاته فإنه قد أصبح عبئا عليه، بعد ان امتدت أبعاد الأمن الأساسية واتسعت لتشمل أبعاد فرعية جديدة، هي الأخرى قابلة للتشعب والاتساع، فبانت مفاهيم الأمن وتطبيقاته، تكتسب أبعادا جديدة كل يوم.¹

وقد سعى "باري بوزان" في دراسته المعنوية "الشعب، الدول، والخوف"، "people states and fear" لإيجاد روية معمقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية، وهو ما سمح بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل الدولي، الإقليمي، المحلي، الأمة، المجتمع، الجماعة، الفرد. لقد سارعت نهاية الحرب الباردة وتصاعد وتيرة العولمة مع ظهور تهديدات جديدة وإرجاع كافة الصراعات الداخلية على الصراعات الدولية إلى تبني مفهوم موسع للأمن عبر أبعاد يمكن حصرها فيما يلي:

(1) - البعد السياسي:

يعتبر هذا البعد العنصر الأساسي الذي يجدد كيفية تنظيم وإدارة قوى الإرادة ومواردها وهو ذو شقين: سياسة داخلية لإدارة المجتمع، والتغلب على مشاكله وسياسة خارجية لإدارة مصادر القوة للدولة للتأثير على المجتمع الدولي لتحقيق مصالح الدولة، فبالنسبة لمطالب السياسة الداخلية لا بد من الاستقرار في إطار الشرعية الدستورية، والتنازل السلمي على السلطة، وتوجيه التنافس للقوى الداخلية والاتجاهات السياسية لصالح الأمة، أما بالنسبة لمطالب السياسة الخارجية فهي مرتبطة بتأمين متطلبات السيادة الوطنية واحتياجات الدولة، دون

¹ هشام صاغور، أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغربية، دراسة في ضوء مقارنتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، جامعة بسكرة، 2017-2018، ص25-26.

الخضوع لأي ضغوط خارجية، بالإضافة إلى قدرة الجهاز الدبلوماسي وكفاءته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها.¹

(2) - البعد الاقتصادي:

ويهتم هذا البعد بحماية الإنسان من الشعور بالخوف من أن يجد نفسه ومن يعيلهم يعانون من الحرمان ومن إثباع حاجاتهم الأساسية من الغذاء والملبس والسكن ومتطلبات الحياة التي لا غنى عنها وعليه فتحقيق الأمن الاقتصادي مرتبط بقدرة الأفراد على الحصول على فرص العمل تضمن لهم الحصول على المواد اللازمة والضرورية لحياتهم.

تعطي القوة الاقتصادية للدولة نقلا سياسيا على المستوى الإقليمي والدولي، كما أن لقول الدولة في إطار تكتلات اقتصادية مع دول أخرى في إطار تنظيم إقليمي، أو دولي إلى زيادة القوة، وهو ما يحقق في نفس الوقت الأمن الجماعي لتلك المجموعة والاقتصاد ركيزة مهنية وحيوية للقوة العسكرية، كما أن البعد الاقتصادي يعوض ضعف البعد الجيوليتيكي، ذلك أن القوة الاقتصادية من المتغيرات التي يمكن تتميتها بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو المقومات الأساسية للمصادر الطبيعية.²

(3) - البعد العسكري:

إن أكثر أبعاد الأمن فاعلية، كما أنه البعد الذي لا يسمح بضعفه أبدا، لأن ذلك الضعف يؤدي إلى انهيار أمن الدولة، وتعرضها لأخطار وتهديدات عنيفة قد تصل إلى حد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي، أو إلغائها ووضعها لدولة أخرى (الدولة الغازية) أو تقسيمها

¹ محمود مسعود بونقطة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014، ص61.

² محمود مسعود بونقطة، مرجع سابق، ص62.

لويلات، وقد تلجأ الدولة الضعيفة عسكرياً إلى دولة إقليمية أو كبرى لحمايتها وهذا ما يؤدي في غالب الأحيان إلى انتهاك تلك الدولة الكبرى لأمنها الوطني.¹

إن البعد العسكري يرتبط بباقي أبعاد الأمن ارتباطاً شديداً فضعف أي منها يؤثر على القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية، فالضعف السياسي يؤثر على مصداقية اتخاذ قرار استخدام القوة المسلحة، بينما يكون مهماً استخدامها مبكراً لتغطية هذا الضعف، وضعف القدرة الاقتصادية يحد من إمكانية بناء قوة مسلحة كبيرة الحجم، كما لا يمكن من تسليحها بأسلحة عصرية فعالة، والضعف في القوة الاجتماعية يؤدي إلى الحد من حجم القوات أو عدم القدرة على استيعاب الأسلحة الحديثة، أو قد تكون القوة المسلحة ضعيفة الإيمان بالقضايا الوطنية، أو موالية لطائفة إيديولوجية بصيغها مما يؤثر على أدائها الفعال.

4- البعد الاجتماعي:

يتمحور البعد الاجتماعي حول تهيئة المواطن ليؤمن ذاته وغيره، فرداً كان أو جماعة أو مجتمع أو مجتمعات، باعتباره القوة الفاعلة للأمن، وهو في نفس الوقت المعني بتحقيقه، كما يتمحور حول تحقيق استقرار المجتمع وتماسك هويته وما يلحق به من اتجاهات فكرية وميراث حضاري وعادات وتقاليد وقيم ومعتقدات²، فالبعد الاجتماعي للأمن لا يقل أهمية عن الأبعاد الأمنية الأخرى، بل ومن غير المجدي تناول القضايا الأمنية بغض النظر عن التأثيرات المتبادلة بين البعد الاجتماعي وغيره من الأبعاد الأمنية.

5- البعد البيئي:

البيئة تعني تحديداً الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويجعل منه على مقومات حياته من غذاء، كساء، دواء مأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من البشر.

¹ عبد المنعم طلعت، ترتيبات الأمن الإقليمي في النظام العالمي، الجديد، السياسة الدولية، العدد 129، (جولية 1997)، ص12.

² عبد المنعم طلعت، مرجع سابق، ص13.

يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه، فتتاسب ظاهرة القدرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه، كما يمكن الكثير من المشاكل، بيئية كالتلوث المائي أو الجوي وانقراض بعض الأنواع الحيوانية البرية منها والمائية، تدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي عادة ما تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، وتتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث وإفرازاته المختلفة في تغذية البطالة، اللاجئين، والهجرة تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهيته¹، تضاف إلى تلك الأوبئة والتي أخطرها مرض السيدا أو فيروس نقص المناعة لكونه يمس الأفراد في مرحلتهم الإنتاجية ولا يوجد علاج ضده، إذ يعد أخطر الأوبئة لانعكاسه سلبا على الاقتصاد والتنمية والأمن، والاستقرار السياسي.

(6) - البعد الشخصي (الفردية):

لقد أصبح الأمن الشخصي مهددا على درجة كبيرة خاصة مع تصاعد التهديدات الأمنية الجديدة التي خلفتها الحرب الباردة، والتي ظهرت جليا في هجمات 11 سبتمبر 2001 وتطور التهديدات التي تهدد الأمن الإنساني منها الإرهاب، المخدرات، التلوث البيئي وغيرها، ولقد أصبحت تهدد حياة الإنسان بالدرجة الأولى وتشكل في استمراره وبقائه، وهو ما انعكس سلبا على بقية الأبعاد الأخرى نظرا لتكاملها وارتباطها.²

المبحث الثاني: بناء مفاهيمي للتهديدات الأمنية الجديدة

تعتبر العلاقة بين مفهوم "الأمن" والتهديدات علاقة تأثير متبادل وأن أي محاولة لتفسير الأمن لا بد أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد، فالباحث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة، ولقد ركزت الدراسات الأمنية في السابق على خطر الغزو العسكري، باعتباره أهم مصادر تهديد الأمن، إن لم يكن مصدرها الوحيد بين

¹ محمد كمال النابعي، التنمية البشرية المستدامة... المفهوم والمكونات، مفاهيم، (العدد 4، فيفري، 2006)، ص 25.

² محمد كمال النابعي، مرجع سابق، ص 26.

أن الدراسات الحديثة ذهبت إلى وجود مصادر أخرى، لا تقل أهمية عن البعد العسكري للتهديد، تتمثل في التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم التهديد والمفاهيم المتشابهة له

الفرع الأول: مفهوم التهديد الأمني

إن تحديد مفهوم التهديد من الناحية اللغوية يعبر عن "نية إلحاق الضرر والأذى للغير"، ومصطلح التهديد في مفهومه الإستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والعسكري مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر لأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين عدد من العناصر.

إن تحليل مفهوم "التهديدات" ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والإقليمية وانعكاسها على صعيد الأمن، فتلك التحولات قد أدت إلى تحولات مسائلة.¹

ويرى بريجنسكي أن التحول في إستراتيجيات الأمن الأمريكي الذي ينعكس بالضرورة على الأمن الكوني بسبب مركزيتها في النظام الأمني العالمي هي أحداث 11 سبتمبر 2001، ويعتقد أن هذا التحول ليس مفاجئاً وإنما كانت له مقدمات في ثمانينات القرن الماضي، بحيث كان النقاش في تلك الفترة عن طبيعة التهديدات منحصراً في إطاره العسكري ومن ثم الحديث عن التوسيع أو التعميق فيه ويقصد بالتوسيع توسع قائمة التهديدات إلى مجالات غير عسكرية للدولة وإمكانية اتخاذ مرجعية للدراسات الأمنية من وحدات غير الدولة.²

وقد حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر لسنة 2004 تحت عنوان "عالم أكثر أمناً مسؤوليتنا المشتركة" التهديدات الجديدة غير التقليدية في أنها عمليات تؤدي إلى وقوع

¹ عمر بعزوز، فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة، مجلة الفكر البرلماني، الجزائر، العدد 06 جويلية 2004، ص 177.

² المرجع نفسه،

خسائر في الأرواح أو الحد من فرص الحياة وإلحاق الضرر بالدول بوصفها الوحدات الأساسية للنظام الدولي وتتمثل هذه التهديدات الجديدة في التهديدات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والأمراض المعدية والتلوث البيئي والصراعات الداخلية كالحروب الأهلية والأثينية والإبادة الجماعية والخارجية بين الدول وتهديد الأسلحة النووية والكيميائي والبيولوجية والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.¹

الفرع الثاني: المفاهيم المشابهة للتهديد الأمني

من المفاهيم التي تتداخل في مفهومها مع التهديد نجد: الخطر، التحدي.

(1)- الخطر: لقد تباينت التعاريف المقدم للخطر، ولعل الملفت فيها كون التباين لم يقتصر على التعاريف القانونية فحسب، بل امتد حتى إلى التعاريف اللغوية الصرفة. فقد كان المعنى الرئيسي المقصود من عبارة "الخطر" قديما: "ارتفاع المال والقدر والشرف والمنزلة".²

ولا يعثر المنتبع على المعنى المعاصر لهذه العبارة دستوريا ويقدم الخطر على أنه "الإشراف على الهلكة"، أما في المعاجم الحديثة فإن حضور المعنيين متوازن أن الأسبقية قد منحت للمعنى الحديث للخطر.

ويقصد به أيضا: "عدم التأكد بحدوث المتعلق بحدوث خسارة ما".³

ومن ناحية أخرى قد يستخدم اللفظ نفسه في إظهار خسارة مالية كقولنا خطر ضياع الدخل نتيجة لحوادث السيارات، وقد يستخدم لفظ الخطر لوصف تصرف معين كأن يقال بأن قيادة السيارة بسرعة خطر، وأخيرا قد يستخدم لوصف شيء معين بالذات كأن نصف حيوان معين أو مرض معين بأنه خطر.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عالم أكثر أمنا، مسؤوليتنا المشتركة، بيروت، شركة الكركي للنشر، 2004، ص16.

² الحبيب خضر، تفاهم الخطر في التأمين البري، تونس، دار الكتب القانونية، 2008، ص80.

³ جورج ريجدا، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، الإسكندرية، دار المريخ، 2006، ص5.

ويتضح لنا من كل ما سبق أن كلمة الخطر تستعمل للإشارة إلى مدلول مادي أو معنوي أو خسارة مالية، أو لوصف تصرف معين أو شيء محدد.¹

وهناك نوع آخر من الخطر ينطوي على خوف الخسارة، ولكن بدون أي رجاء للربح، ويمكن قياس احتمالات هذا الخطر، فصانع الأواني الزجاجية مثلا يعرف أن هذه الأواني ينكسر بعضها في العادة، ولكنه لا يعرف على وجه اليقين مقدار الخسارة الناجمة عن كسور يوم معين، إنما يمكنه لأغراض عملية أن يقدر خسارته اليومية على وجه التقريب بالاعتماد على المتوسط السنوي، وبالشكل فإن بعض السفن التي تشرع في رحلة بحرية تعرف ولا يستطيع المرء أن يبدأ بأي ثقة بما إذا كانت سفينة بعينها أولا، ولكن يمكن الاعتماد على بيانات الفرق المعدة بناء على ملاحظة حركات مئات الألوف من السفن خلال مدة طويلة، يمكن استخراج متوسط يصلح لقياس احتمال غرق إحدى السفن.

(2)- التحدي: من المفاهيم التي تطرح ضرورة التفريق بين التهديد والتحدي، هذه الأخيرة عرف حسب "سليمان عبد الله الحربي" في دراسته المعنوية بـ "مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته" (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر) على أنها "المشكلات والصعوبات التي تواجه الدولة وتحد أو تعيق من تقدمها، وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشاركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها"، وقد تنتهي بزوال أسباب بلوغ التحدي، دون الوصول إلى مستوى التهديد.²

كما يمكن التفرقة بين التحدي والتهديد من خلال نطاق كل منهما، الصور الذي يتخذها التحدي تدخل نطاق الأمن الناعم، أما التهديد فيدخل في نطاق الأمن الصلب، أي الفرق بين الاثنين يكمن في أن التهديد يكون مباشر باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، ويكون تأثير

¹ محمد نجاه الله صديقي، التأمين في الاقتصاد الإسلامي (ط1)، المملكة العربية السعودية، مركز النشر العلمي لجامعة الملك عبد العزيز، (1990)، ص07.

² سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته، وصيغته، وأبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، العدد 19، ص27.

مباشر في الأمن، أما التحدي فإنه يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي.¹

المطلب الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية

الفرع الأول: أنواع التهديدات الأمنية

تتنوع توجهات الباحثين والدارسين في تصنيف طبيعة التهديدات الأمنية، فمنهم من يرى أن الأنواع الرئيسية للتهديدات الأمنية هي:

1- تهديد الهجوم العسكري.

2- تهديد النشاط الإجرامي.

3- تهديد بقاء الإنسان ورفاهيته مثل المجاعة والمرض المميت والتدهور البيئي، التي تهدد بقاء الإنسان على المدى الطويل، ويمكن النظر إلى تهديد النشاط الإرهابي إما نشاط إجرامي، وإما كفتنة بحد ذاتها.²

كما تختلف درجة التهديد وصوره، فيمكن تقسيم التهديدات إلى الأنواع التالية:

1- التهديدات الفعلية: هي التي تعرض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها.

2- التهديدات المحتملة: هي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.

3- التهديدات الكامنة: هي وجود أسباب الخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح.

¹ المرجع نفسه، ص28.

² كمال روابحي، التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية، جامعة المسيلة، 2017-2018، ص20.

4- التهديدات المتصورة: هي تلك التهديدات التي لا توجد أي مظاهر لها في المرحلة الأثينية، بيد أن النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات والمستجدات الدولية والإقليمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة.

الفرع الثاني: عناصر تحليل التهديد الأمني

إن دراسة التهديدات الأمنية تستدعي تحديد طبيعة المصادر وأنواع التهديدات بالإضافة إلى أبعادها ونطاقها، وهذا ما يدفعنا للتطرق للعوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات الأمنية.¹

1- طبيعة التهديد: يقصد به نوعه وأبعاده، سواء منه السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الجغرافي.

2- مكان التهديد: يقصد به اتجاهاته، ومدى قربه أو بعده الجغرافي، أو الديمغرافي، سواء كان مباشراً أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لمدة دول، أو محدد في دولة معينة.

3- زمان التهديد: مدى تأثيره الحالي أو المستقبلي، ومدى استمراريته (مؤقت، مستمر)، وهل هو ثابت أو متغير.

4- درجة التهديد: مدى قوته وخطورته، حيث كلما زادت درجة قوة التهديد وخطورته تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحد من تأثيره.

5- تعبئة الموارد: ترتبط بحجم وخطورة التهديد، ومدى كثافته، الأمر الذي يتم في ضوء اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحد من تأثير أبعاده.²

المبحث الثالث: الأمن حسب المقاربات النظرية

إن مفهوم الأمن هو مفهوم مهم نظراً لمكانته عند الإنسان، وقد مر بعدة مراحل ساهمت مجموعة من العوامل في تطوره، ولا يوجد اتفاق حول المراحل التي مر بها بالتحديد، إذ كل باحث يقسمها بطريقة معينة.¹

¹ المرجع نفسه، ص 21.

² المرجع نفسه.

تعتبر الدراسات الأمنية من الحقول النظرية المهمة في تغيير الواقع الدولي بشكل عام والواقع الأمني بشكل خاص، فالدراسات الأمنية كانت تتطور بفعل التطورات الدولية نحاول أن نتعرف على أهم المقاربات الأمنية التقليدية والحديثة.²

المطلب الأول: المقاربات التفسيرية للأمن

هناك العديد من المقاربات التفسيرية للأمن التي حاولت التفسير وفق تصورات مثالية وتصورات واقعية وأخرى ليبرالية.

الفرع الأول: النظرية المثالية

ينطلق التصور المثالي من فكرة أساسية وهي الأمن يرتبط بمبادئ الأخلاق والمثل والقيم العليا ويتخذ هذا الشكل تصور وجود نظام دولي قائم على حكم القانون وخاضع لسلطة التنظيم الدولي في كل ما يتعلق بالمجتمع الدولي، كما أن المنظمات الدولية التي اعتنت بموضوع الأمن والسلام قد أحدثت بعض مبادئها من النظرية المثالية التي وضعها عدد من الفلاسفة والمفكرين، ونشأت المثالية بعد الحرب العالمية الأولى لإقامة تنظيم أفضل للعالم، الذي يقوم على نبذ الحرب ويدعو للسلام ونزع السلاح والتوجيه نحو التعاون والحوار وتغليب العقل، وتقوم هذه النظرية على فكرة التزام الدول بقواعد القانون الدولي الذي يلعب دور في ضمان الأمن والسلام العالمي، وقد شكلت المثالية مقارنة أخلاقية قانونية ركزت على بناء عالم أفضل خال من النزاعات وانطلقت من المسلمات التالية:

- فوضوية النظام الدولي في حالة مؤقتة.

- إن الطبيعة البشرية هي في الأساس مبنية على الفضيلة والخير.

ويمكن القول من خلال هذه الفرضيتين أن التوجه المثالي كان فلسفي نلمس من خلال

¹ سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعطلة التطبيق في العالم العربي، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012، ص09.

² جون بيلي وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص412.

التطور الأخلاقي للعلاقات الدولية لكن لم يستطع هذا التصور الصمود أمام اندلاع الحرب العالمية الأولى فتراجع الطموح في بناء عالم أفضل وازدادت الفجوة، فكثر التحديات أمام هذه النظرية حين حكم عليها بالفشل كما أعيب عليها عدم توصلها إلى كيفية تحقيق الأمن بسبب عدم فهم الأسباب التي كانت تدفع الدول لانتهاج سلوك عدواني.¹

الفرع الثاني: المنظور الواقعي للأمن

تميزت الدراسات الأمنية حتى وقت قريب بسيطرة التطور الواقعي، ارتبط مفهوم الأمن فيها بالأساس بالقوة العسكرية للدولة، ويرجع هذا التقليد في واقع الأمر إلى زمن الواقعية الكلاسيكية التي جسدها "نيكولا ماكيا فيلب" "Nicolas Machiavel" عندما رأى في القوة أساساً لاستقرار الحكم والإمارة، وضرورة فصل الممارسة السياسية عن الاعتبارات الأخلاقية والدينية، أو كما سماها بضرورة التمييز بين "أخلاق الفرد" وأخلاق الدولة"، هذه الأخيرة ينبغي أن تخضع في سلوكها لمقياس أساسي وهو "منطق الدولة" أو المصلحة العليا للدولة "Raiscon d'etat".²

وفق هذا المنهج تتم النظر للعلاقات الدولية كعلاقة قوة بحسب "هوبز" "Hobbes"، الدول كفاعلين دون غيرهم في العلاقات الدولية، تبدو في حالة صراع دائم فيما بينها من أجل القوة، هذا ما يجعل الأمم المتحدة، المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها... غير فاعلين من المنظور الواقعي.

لأنه لا وجود لقوة فرقية، وتمس هذه الحالة "بالتركز الدولي" ودور الدولة كسلطة فوقية في هذه الحالة، يتمثل في حسابه نفسها من الدول الأخرى وذلك مرادف "للأمن القومي" الذي يركز على امتلاك القوة الكفيلة بحماية مصالح معينة من أعدائها، وتحقيق سلامتها من

¹ جيس دوروتين، (روبرت باستغراف، ترجمة وليد عبد الحي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، لمبينة كازمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1985، ص 69.

² حنان ليدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة 2014-2015، ص 30.

الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية، الدبلوماسية والعسكرية، التي يمكن أن تؤثر على الدولة تأثيرا ماديا يمس كيانها السياسي ووحدتها الترابية.

وعليه فإن الواقعية التقليدية اتخذت من "الدولة" التحليل الأساسي للعلاقات الدولية، ولبناء المقاربة الأمنية الهادفة لإظهار كيفية محافظة الدولة على أمنها واستقرارها في عالم فوضوي وغير مستقر، فالأمن هو أمن الدولة، وافترض وجود تهديدات تمس بقاء الدولة المادي، وحصرها في العسكرية منها قلص مفهوم الأمن إلى مجرد مسألة دفاعية وحماية.¹

- مرتكزات الواقعية التقليدية:

1- القوة.

2- السيادة.

3- الفوضى.

4- المأزق الأمني (المعظلة الأمنية).

5- الأمن الجماعي.

أما الواقعية الجديدة، والتي من أهم روادها "كينت وولز" فإنها ركزت هدفها على مختلف السياسات الدولية خاصة تلك التي من شأنها تحد من أسباب الحرب وتحقيق شروط السلام، انطلاقا من المستوى الذي تكمن ضمنه الأسباب والمقصود بذلك: الفرد، الدولة، والنظام الدولي، وفي هذا معارضة واضحة لكل النظريات الاختزالية التي ترى بأن المنظومة الدولية هي مجموعة الدول بقراراتها وسلوكاتها المتبادلة، وبالتالي فإن مستوى التحليل يقع على الدولة، وهذا ما لم تستطع النظريات الأخرى تفسيره حسب "والتر"، وهو لماذا تنتهج الدول طرقا متشابهة في السلوك رغم تباين أنظمتها السياسية وتناقض إيديولوجيتها؟...وهي المشكلة التي أوجدت الواقعية الجديدة حلالها، وذلك بافتراض أن العوائق النسقية تحتل موقعا وسطا بين الدول وسلوكيات

¹ قنوفي وسيلة، حق الإنسان في الأمن بين مقارنة الأمن الإنساني ومبادئ القانون العام، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة سطيف، 2، 2016-2017، ص13.

سياستها الخارجية، كما ن رواد هذا الاتجاه يهتفون إلى توضيح كيف أن هذه القوى النسقية مسئولة عن التشابه الملاحظ في سلوك السياسات الخارجية للدول.¹

إن حالة الفوضى التي يشهدها النظام الدولي وغياب السلطة المركزية العليا له، كان السببين الرئيسيين وراء تشابه السلوكيات والسياسات الخارجية لوحداث هذا النظام، وهذا ما يفسره لجوء الدول إلى زيادة وسائل القوة لديها بغرض تحقيق مصالحها الوطنية وتلبية احتياجاتها الأمنية.

الفرع الثالث: المنظور الليبرالي للأمن

الليبرالية هي المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للواقعية، هذا الاتجاه يعتبر الأمن القومي والتحالفات نتاجا لتطبيق المنظور الواقعي، لكن الليبراليين يمتلكون تصورا بديلا يتمثل في تركيزهم على الأمن الجماعي والسلم الديمقراطي التي تعتبر من أهم إسهامات الليبراليين للأمن، حيث يستبدلون (الأمن القومي) الذي يمثل التصور الواقعي من خلال إستراتيجية الأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية وفقا لـ "قولدستين"، يتمثل في "تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر"، وقد وضع الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" أسس هذا التصور قبل قرنين من الزمن، عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم، حيث تتكفل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أي دولة تعتدي على دولة أخرى.

وهذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة، فالليبرالية تركز على وجود فواعل من غير الدول عكس الواقعيين فهي فواعل تتمثل في المؤسسات الدولية والإقليمية حتى أفراد وجماعات (المجتمع المدني العالمي).

¹ جرابة الصادق، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، العدد 08، جانفي 2014، ص22.

إن المنظور الليبرالي وخاصة الليبرالية الجديدة شهدت تطورا كبيرا في سبعينات القرن العشرين خاصة مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتطور العلاقات الإستراتيجية والعلاقات ما بين الدول.¹

- أسس النظرية الليبرالية الجديدة:

- 1- كلما زاد تجربة القطاع الخاص كلما زاد النمو والرفاهية للجميع.
- 2- تحرير رأس المال وإلغاء رقابة الدولة في الحياة الاقتصادية وتحرير التجارة العالمية.
- 3- يمكن تقليص حدة النزاعات بين الدول عن طريق إتباع منطق جديد وهو منطق التعاون والتقارب بين الدول ومحاولة إيجاد قيم مشتركة فيما بينها.
- 4- التعاون فيما بين الدول يكون بإنشاء كمؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق الأمن والتعاون.
- 5- نشر القيم الديمقراطية وتقليص الوازع العسكري لأن الديمقراطيات في اعتقادهم لا تتصارع فيما بينها.
- 6- نشر التجارة والقيم الليبرالية الخاصة بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق القومي حيث أن هذا التداخل يحقق الرفاهية للدول والشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي.

فعلى الرغم من أن الليبراليين والليبراليين الجدد قد أقحموا فاعلين غير الدولة محاولة منهم توسيع الأمن شكل الجماعات المسلحة والنزاعات بين مختلف الجماعات الأثنية أو الدينية أو المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التابعة للمجتمع المبين، لكن وسوء الحظ، فقد أدت الغاشية في كل من ألمانيا واليابان إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية، ومنذ ذلك الحين لم يتمكن نظام الأمن الجماعي من فرض نفسه تاركا المجال للأمن القومي والتحالفات التي ميزت العالم خلال فترة الحرب الباردة، لكن العديد من البلدان عملت في هذه الفترة على إنشاء

¹ مرجع سابق، ص35.

منظمات للأمن الجماعي، وهذا ليس بهدف تعزيز أمنها العسكري فحسب، بل الاقتصادي والثقافي أيضاً، ومما سبق فإن الأمن الجماعي يؤدي نظرياً أربعة وظائف:

1- الرد على أي عدوان أو أية محاولة لفرض الهيمنة ولا يتعلق الأمر فقط بالأفعال التي تستهدف البلدان بعينها.

2- يتم إشراك كل الدول الأعضاء لصد المعتدي.

3- تنظيم رد عسكري ولا يترك الدولة منفردة تحديد ما تراه إجراءات مناسبة تخصها وحدها.

ورغم وجود الكثير من العقبات في وجه تجسيد الأمن الجماعي، إلا أن هذا التهور الكانطي لا يزال قائماً، وقد ثارت العديد من النقاشات حول هذه المسألة، والتي تصاعدت حداثها مع "نظرية السلام الديمقراطي" و"المجموعة الأمنية التعددية"، فضلاً عن "نظام العصور الوسطى الجديد" الذي أبرزته سياسات ما بعد الحرب الباردة، لكن ومهما اختلفت التسميات إلا أن هذه التصورات تشترك في نقطة واحدة وهي أن البلدان الديمقراطية لا تلجأ إلى الحرب ضد بعضها البعض.¹

خلاصة للمفهوم التقليدي للأمن:

إن ما نستنتجه من المفهوم التقليدي للأمن، هو حصره في الأمن القومي وفي القوة العسكرية والدفاع عن الوضع الراهن والإبقاء على القوة في يد الدول الكبرى، وتدفع حالة الفوضى المميزة للوضع الدولي للاهتمام بشيء واحد ووحيد وهو حماية الدولة دون النظر للفواعل الآخرين والاهتمام بالنظام الدولي، ويعد أهم نقد وجه للواقعية التقليدية هو عدم قدرتها أو تمكنها من تغيير الظروف الدولية الجديدة، وخاصة منها التهديدات التي تتسبب أمن الدولة وتهدد استقرارها دون أن تدرجها الواقعية ضمن قائمة التهديدات المحصورة فقط في المادية منها، أي في القوة العسكرية والأساليب العنيفة.

المطلب الثاني: المقاربات الحديثة للأمن

¹ المرجع نفسه، ص36.

نظرا للقصور التي كانت تعاني منه المقاربات التقليدية في فهم وتفسير قضايا السياسة العالمية في فترة الحرب الباردة، اتجه الأكاديميون إلى البحث عن أطر نظرية جديدة قادرة على فهم قضايا العلاقات الدولية، ومن أهم هذه المقاربات نجد مدرسة كوبنهاجن والمنظور البنائي والمنظور النقدي.

الفرع الأول: مدرسة كوبنهاجن

إن المقاربات الأمنية التي أعطتها مدرسة كوبنهاجن من أهم التحليلات والتفسيرات الجديدة للأمن، أعطت مفهوما موسعا للأمن أصبح مفهوم الأمن يشمل أبعادا أخرى غير الأمن في بعده العسكري "البعد السياسي، البعد الاقتصادي، الثقافي، المجتمعي، البيئي...".

اهتمت كوبنهاجن بالدراسات الأمنية، إسهاماتها كانت مرتبطة بمعهد السلام لكوبنهاجن¹ ظهرت في التسعينات من القرن الماضي.

قام بتطوير الموضوع كلا من "باري بوزان" و"أول ويفر"، "جاك دويويلد" في إطار برنامج عمل جديد للتحليل في الجانب الأمني عام 1997.

يقترح العالم السياسي "باري بوزان" (Barry Buzan): إعادة النظر في مجال الأمن في عمله (People state and fear) من خلال التخلص من مبادئ الواقعية التي تركز على البعد العسكري واستخدام القوة أو التهديد بها.

من ناحية أخرى اقترح "بوزان" تعميق مفهوم الأمن أفقيا نحو القطاعات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئية فضلا عن العسكرية، وذلك كما ورد في مقاله النماذج الجديدة

¹ معهد كوبنهاجن لأبحاث السلام (Corri): مدرسة بحثية دنمركية أنشأها البرلمان الدنمركي عام 1985 هدفها تعزيز ودعم البحوث المتعددة التخصصات بشأن السلام والأمن أنشأت عام 1996م كمؤسسة مستقلة في يناير 2003 ثم دمج (Corri) في المعهد الدنمركي للدراسات الدولية.

للأمن الدولي في القرن الحادي والعشرين الصادر عن 1991، ولا يمكن لهذه المفاهيم أن تعالج قضايا الأمن بشكل منفصل.¹

ومن ثم فإن تبني مدرسة كوبنهاجن للنموذج النظري الذي قوله "بوزان" يوضح رفضها إدعاء الدراسات الإستراتيجية بأن الحرب والقوة هي جوهر الظاهرة الأمنية أين تكون صناعة الدول الأكثر قوة شرط ضروري للأمن الوطني والفردي (الإنساني)، على حد سواء وهو ما يؤكد التزامها بالتوجه التوسعي الذي يعمد على الإبقاء على الأجندة الأمنية مفتوحة لمختلف أنواع التهديدات لاستكشاف والتحقق النقدي لكيفية ظهور التهديدات، العسكرية وغير العسكرية وكذا التركيز على مواضيع كانت ولا تزال مهمة في الأجندة الأمنية للدول رغم تزايد حدة تأثيرها: كالتغيرات البيئية، الفقر، حقوق الإنسان...²

وبالتالي يمكن القول بأن كل هذه العوامل دفعت بمدرسة كوبنهاجن إلى تطوير بحث للدراسات الأمنية يعتمد على توليفة مفاهيمية ونظرية مبتكرة لتلته صاعدة، من المفكرين النقديين الذين تولوا مهمة تحرير الدراسات الأمنية وإخراجها من إطارها العنيف بهدف فهم وإدراك إشكالية الأمن الأوروبي باعتباره السبب الرئيسي وراء ظهور وتأسيس هذه المدرسة.

الفرع الثاني: المنظور البنائي

- الافتراضات الأساسية للبنائية:

يشير "بول فيوتي" و"مارك كوبي" إلى أن هناك أربعة افتراضات تنطلق منها البنائية في

العلاقات الدولية:³

¹ فوزية فاسي، أثر خطاب الأمنية على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر: إسهامات مدرسة كوبنهاجن، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة وهران، العدد 1، أبريل 2019، المجلد 10، ص 1507.

² خضراوي خديجة، التحول والأنطولوجي في مفهوم الأمن، دراسة في إسهامات مدرسة كوبنهاجن، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تحليل السياسات الخارجية، جامعة بومرداس، 2015-2016، ص 24.

³ خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، 2014، المجلد 30، ص 317-318.

(1)- تتخذ البنائية موقفا مغايرا لموقف النظريات الوضعية من مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية مثل (المصلحة الوطنية، والهوية والأمن القومي)، إذ يرفض البنائيون قبول هذه المفاهيم كما هي معطاة، كما يهتم البنائيون بالقوى الفاعلة غير الدولة، مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن ذلك يركز أتباع البنائية على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في علاقاتها البيئية.

(2)- يرى البنائيون بيئة النظام الدولي على أنها بيئة اجتماعية تضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين، هذه البيئة تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين.

(3)- البنائية كما يستدل من اسمها، تنظر إلى النظام الدولي بأنه عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل من التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه، فبالنسبة إلى البنائيين العالم دوما هو قضية متجددة ليس شيئا ثم وانتهى وعلينا قبوله كما هو، وهذا بالطبع موقف مختلف عن موقف الواقعيين والليبراليين وحتى الراديكاليين بنظرتهم إلى البناء.

(4)- قدم أتباع النظرية البنائية إسهامات جادة في الحوار والجدل الإبستمولوجي والأنطولوجي في العلاقات الدولية، إذ يرفض البنائيون الافتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته على التأثير في محيطه، كما ترفض البنائية افتراضات الوضعية بإمكانية الموضوعية، أي فصل الذات عن الموضوع.

يقوم الافتراضي الأساسي للبنائية على أن الإنسان كائن اجتماعي، بمعنى أنه لا يمكن لنا أن نكون أناسا دون علاقاتنا الاجتماعية التي كونت الناس على ما هم عليه الآن، ونحن نكون العالم بما نعمل وفي هذا الاتجاه كتب "نيكولاس أنوف" أول من قدم البنائية لتخصص العلاقات الدولية، كتابه (World of Mking) "عالم من صنعنا" وقال إن الدول والمجتمعات من صنع الناس من خلال تفاعلاتهم البيئية مع البناء، ومن هنا فإن جوهر البنائية يتمثل بأن الأفراد يصنعون المجتمع، والمجتمع يصنع الأفراد، وهذا المحور ذو الاتجاهين أو العملية

التبادلية بين المجتمع والأفراد هو محور اهتمام البنائية التي لا تعد نظرية وإنما طريقة لدراسة العلاقات الاجتماعية.¹

- تلخيص أطروحات المنظور البنائي حول الأمن في النقاط التالية:²

- البنائية لا تقبل بمسئمة فوضوية النظام الدولي، فهي غير معطاة بل تحاول مناقشتها لأن الدول التي تحدد البنية بالرجوع إلى القيم والسلوك.

فالفوضى الدولية والبحث في القوة هي من تكوين صناع القرار وليست حقائق موضوعية فهي تكوين وبناء ذاتي، وتؤكد البنائية على ضرورة توظيف الأمن والفوضوية لخدمة مصالح أخرى، وبما أن الهويات متعددة المصادر من حيث التشكل وليست ذاتية وبما أنها أساس المصلحة القومية فإنه رغم إشارة هذه الأخيرة إلى مستلزمات الأمن فإنه لا يمكن أن تحدد من خلال مقارنة أنانية، حيث أن الفوضى الدولية التي تعيش وتتحرك فيها الدول والتي تعتقل هوياتها، وبالتالي مصالحها ليست إلا ما تصنعه الدول وليست حتما مرادفا لحالة الحرب كما يقول الواقعيون، وعليه فإن "واندت" يفرق بين ثلاث أنواع من الفوضى، فلا تنظر الدول إلى بعضها البعض كأعداء فإن البيئة الدولية مشكلة لفوضى هوبزوية، ولما تنظر إلى بعضها البعض كمنافسة فإن البيئة الدولية مشكلة لفوضى لوكية، وعندما تنظر إلى بعضها البعض كأصدقاء، فإنها مشكلة لفوضى كانطية.

الفرع الثالث: المنظور النقدي

ارتبطت المقاربة النقدية بإسهامات مفكري مدرسة "فرانكفورت" خاصة "ماكس هوركهايمر" و"تيودور أدورنو" و"هربرت ماركوس" و"يورغن هابرماس"، وبدأت أفكارها تبرز

¹ ستيف سميث، سيليا كوركي، وتيم دان، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تر: ديبا الخضرا (ط1)، المركز العربي للأبحاث والدراسات، (2016)، ص817.

² فودي مصطفى كامل، تحول مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة مستغانم، 2015-2016، ص37.

أكثر في ثمانينات القرن العشرين على يد كل من "أندرو لينكد لاينر" و"روبرت كوكس"، حيث يرى هذا الأخير أن النظرية هي دوماً من أجل شخص ما ولهدف معين.¹

ترى النظرية النقدية الواقع الدولي من زوايا اجتماعية وسياسية، ويعتقد أنصارها أن فوضوية النظام الدولي والدولة الوحشية والعقلانية ومعظمة الأمن والحرب الدولية هي بناءات تاريخية واجتماعية وأنه يجب دراسة التهديدات كبناء اجتماعي باستخدام التاريخ باستخدام التاريخ والثقافة والإيديولوجية، فالأمن يشكل هاجساً بالنسبة للدولة التي تسعى إلى تحقيق المصلحة الوطنية دون إقصاء معظمة العقلانية، كما أن التهديدات ليست دائماً موضوعية وإنما تتضمن معانٍ ودلالات مختلفة عبر الزمان والمجتمعات.

تتبنى النظرية مرجعية جديدة في التحليل الأمني وهي الفرد باعتباره مركز التفاعل في السياسة الدولية، فالوحدة التحليلية الرئيسية لموضوع الأمن هي التحرر الإنساني من مصادر التهديد محلياً ودولياً، حيث أن الفاعل الأساسي هو الإنسان الفرد ثم تأتي بعده الدولة لأنها لم تعد المرجع الوحيد للأمن فلا يمكن امتهان كرامة الإنسان من أجل بقاء الدولة وإنما وجدت الدولة من أجل حماية الإنسان.²

انطلق النقاد من نقد التركيز الواقعي على فكري انعدام الثقة والغش في تأصيلهم للمعظمة الأمنية عند تفسير الأمن الدولي، وعموماً يجادل النقاد بأن معظمة الأمن والحروب تنجم عن التنبؤات التي تحقق ذاتها فمنطق المعاملة بالمثل يعني أن الدول تحصل على معرفة مشتركة بشأن معنى القوة وأنها تتصرف بناءً على ذلك، كما أن في وسع سياسات الطمأنة أن

¹ وسام ميهوب، أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص18.

² المرجع نفسه، ص18.

تساعد أيضا على تحقيق بنية للمعرفة تستطيع أن توجه الدول نحو تكوين جماعة أمنية تتمتع بدرجة أكبر من السلام.¹

خلاصة الفصل:

مفهوم التهديدات ينطلق من رصد واقع التحولات الدولية وانعكاساتها على المضامين الجديدة للأمن، حيث أصبح مدلول التهديد لفترة ما بعد الحرب الباردة غامض وغير محدد السياق خاصة من حيث غياب التدقيق حول مصادر انعدام الأمن، يعرف التهديد غير التقليدي

¹ خالد معمري حبنلي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة، 2007-2008، ص107.

للأمن بأنه مجموعة مصادر التهديد أو قدرات إحداث الضرر التي تختلف عما يضمنه تعريف التهديد التقليدي للأمن، والتي قد يواجهها نطاق واسع من الكيانات يمتد من الإنسان الفرد إلى الوجود الإنساني في مجمله، بما يشمل الدولة، لكن لا يقتصر عليها بأي حال من الأحوال، ويتسع نطاق التهديدات الأمنية ليشمل طيفا من المشكلات الاقتصادية والبيئية، أو الصحية، أو الاجتماعية، أو السياسية.

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي:

مقاربة جيوسياسية - أمنية

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: التعريف بالمنطقة

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية للمنطقة

المبحث الثاني: التهديدات الإقليمية لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الأزمة الليبية

المطلب الثاني: أزمة الطوارق

المبحث الثالث: التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: التحديات التماثلية

المطلب الثاني: التحديات اللاتماثلية

خلاصة

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي: مقارنة جيوسياسية- أمنية

يشكل الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام المجموعة الدولية عموماً، خاصة دول الجوار السياسي، ونظراً لما شهدته المنطقة من تحولات سياسية وتفاقم الأزمات الداخلية، واتساع دائرة التهديدات الأمنية واحتمالات تناسب هذه الأخيرة مما يهدد أمن المنطقة داخليا وأمن الدول بجوار إقليميا.

من خلال هذا الفصل سنتناول في المبحث الأول مفهوم منطقة الساحل الإفريقي انطلاقاً من التعريف بالمنطقة والأهمية الجيوسياسية لها.

أما المبحث الثاني فسوف نتطرق من خلاله للتهديدات الإقليمية لمنطقة الساحل الإفريقي بداية من الأزمة الليبية إلى أزمة الطوارق.

وفيم يخص المبحث الأخير من هذا الفصل نتطرق إلى التحديات السياسية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: مفهوم منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: التعريف بالمنطقة

هناك العديد من التعاريف لمنطقة الساحل الإفريقي، وذلك يعكس اختلاف وجهات النظر والخلفيات النظرية للباحثين.

فالساحل الإفريقي مصطلح عربي الأصل ويعني تقليدياً الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء.

- جغرافياً: يمتد الساحل الإفريقي من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، فاصلاً بين الصحراء الكبرى شمالاً ومنطقة السافانا جنوباً، ويمتد غرباً من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، شمال نيجيريا وتشاد السودان، حتى إثيوبيا الشرقية.

لقد خلفت شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي نوعا من الارتباك التحليلي حول حدود ديناميكيات التفاعل الإستراتيجي وإمكانية من طرف المحللين.¹

- سياسيا: وبالعودة إلى مجموعة الدول التي ضمتها "لجنة مالين الدول لمكافحة الجفاف" والتي تم إنشاؤها سنة 1971: فالساحل الإفريقي يضم الدول التالية: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد ثم أضيف كل من الرأس الأخضر، غينيا وبيساو، ونظرا لزحف الرمال كانت من الضروري أن تضاف كل من السودان، إثيوبيا، الصومال، وكينيا، وهناك من يعرف الساحل الإفريقي على أنه: حزام الفقر الذي يشمل: النيجر، بوركينا فاسو، تشاد، مالي، وموريتانيا.²

وإذا اشدت إلى معيار المشاكل والأزمات الكائنة به فهو: قوس الأزمات الذي يضم كل من السودان، مالي، النيجر، تشاد، وموريتانيا.

- جيوسراتيجيا: يشكل المنطقة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء يمتد من قوس الأزمة في السودان ليشمل تشاد، النيجر، مالي، جنوب الجزائر، وموريتانيا، ويتميز بنزاعات زعزعت الاستقرار مثل نزاعي دارفور والطوارق، إلى جانب سهولة اختراق الحدود، والجريمة، والمنظمة، وفشل الدول فالخصائص الجيوبوتيكية الكامنة وفي الوقت نفسه ضغط الموارد ذات البعد الإستراتيجي على المنطقة.³

فالموقع الجيو- استراتيجي لدول الساحل والغنى الطبيعي للمنطقة جعل منها محط أطماع على مر التاريخ، من منطلق أن المنطقة أصبحت مكان لميلاد واحتضان مختلف حركات الإسلام السياسي سواء معتدلة/ متطرفة التي تنشط على طول الشريط الإفريقي، أي بداية من شمال إفريقيا إلى جنوبها و ثم وسطها، نجد أن المنطقة أصبحت تستحوذ اهتمام العديد

¹ عادل زقاع، سفيان منصوري، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقارنة سوسيو- سياسية، مجلة العلم الإنسانية والاجتماعية (الجزائر، العدد 23، مارس 2016)، ص157.

² المرجع نفسه.

³ عمار غياظ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي، مرجع سابق، ص33.

من الفاعلين الدوليين سواء التقليديين منهم أم تلك القوى الصاعدة بغية الاستحواذ على ثروات المنطقة الطبيعية.¹

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية للمنطقة

اختلف العديد من الباحثين والمهتمين بعلم الجغرافيا السياسية وحتى بعض المساهمين والدراسات الأكاديمية المقدمة لتحديد الإطار الجغرافي لدول الساحل الإفريقي لتعدد المعايير المعتمدة في تحديد وتصنيف تلك الدول.

فإذا ما اعتمدنا على العامل الجغرافي في تحديد دول الساحل الإفريقي لقلنا بأنه يشمل كل المناطق الصحراوية لإفريقيا، وباعتماد العامل الاجتماعي الاثني القبلي فإن منطقة الساحل تمتد عبر مواطن انتشار القبائل المستوطنة للصحراء الكبرى وإن خرج نطاقها عن المنطقة الجغرافية.

إنه لا يمكننا الاكتفاء بتعريف الساحل الإفريقي على أن قوس الأزمات، بل تستوجب الدراسة التطرق إلى المكانة الجيوستراتيجية للساحل الإفريقي التي جعلت منه محل أطماع العديد من الدول، وتتمثل في:

- الموارد الطبيعية: تبرز المكان الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل من خلال زيادة الاهتمام بالمنطقة من طرف القوى الاقتصادية والسياسية العالمية بصفة عامة، والدول الإقليمية بصفة خاصة، نظرا لما تزفر به المنطقة من موارد نفطية وغازية، لهذا سنفرج على الموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة والتي يمكن حصرها في:

- النفط والغاز: تضم القارة حوالي 10% من احتياطي النفط العالمي، المثبت، ويرتكز معظمه بنسبة 60% في ثلاث دول رئيسية منتجة وهي: نيجيريا والجزائر، وليبيا، في حين تبلغ احتياطات الغاز في القارة حوالي 8% من نسبة الاحتياطات العالمية، فمن مميزات النفط والغاز الإفريقي سهولة استخراجها، وسهولة تسويقه بسبب موقع القارة الإستراتيجي بين قارات العالم من جهة، وبسبب تركيز كميات كبيرة من النفط على السواحل أو في المياه

¹ المرجع نفسه.

الإقليمية لدولها من جهة أخرى، ومن هنا يبرز الاهتمام الكبير بالمنطقة من طرف العديد من الدول.

- الموارد الأولية: تنتج القارة الإفريقية 80% من البلاتين في العالم، وأكثر من 40% من الألماس في العالم، و20% من الذهب وبالعودة إلى منطقة الساحل الإفريقي فنجد أن مالي تتركز في نشاطها الاقتصادي على صناعة التعدين لا سيما استخراج الذهب والفسفات والألماس، أما فيما يخص المعادن فنجد اليورانيوم الخام في المرتبة الأولى، يقدر احتياطي منه بنحو 280 ألف طن تستغله شركة سوسيل الفرنسية.

وبما أن منطقة الساحل الإفريقي نظرا لتعدد التهديدات الأمنية فيها، ارتأينا للتطرق لأهم الحركات السببية والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:¹

- الطبيعة الاجتماعية المفككة أثينا، قبلها وعرفيا مما جعل من المستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركات الاندماج المجتمعي صعبة، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما ينتج أزمت عديدة.

- فشل الدولة الجديدة التي ورثت حدود سياسية دون مراعاة الحدود الأنثروبولوجيا للمجتمعات المحلية.

- في عمليات البناء السياسي للدول خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحيلة السياسية في كثير من دول الساحل.

- أدى ضعف أو غياب فلسفة المواطنة في هذه الأول من انتشار الفساد السياسي، وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات فعالية ومصادقية، مما يجعل هذا التدخل الأجنبي أمرا ضروريا.

¹ أمحمد برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد الأول، جانفي، 2006، ص09.

- ضعف العدالة التوزيعية مما ينتج حالات من الإحباط السياسي التي تخلق حركات التمرد والحنف السياسي ومثال هذا مطالب الطوارق في النيجر للاستفادة من واردات إنتاج وتصدير اليورانيوم.

- ضعف الأداء الاقتصادي وانتشار الفقر المدقع إذ أكثر من 80% من سكان تشاد يعيشون تحت مستوى واحد دولار أمريكي في اليوم، وأكثر من 60% من سكان مالي والنيجر في نفس الحالة المعيشية، وهذا ما ينتج حركات الهجرة السرية والإحباط الاجتماعي الذي يخلق حركات التوجه نحو الإجرام والعنف.

- انتشار الأوبئة المنقولة والمعدية مثل: الملاريا، السل والإيدز بأشكال خطيرة.

- إقرار أغلب المؤشرات الإستراتيجية باحتمالات فشل عدد من دول الساحل مستقبلا بالنظر لضعف الاندماج الاجتماعي، العجز الاقتصادي.

- الاهتمام المتزايد للقوى الاقتصادية والسياسية عالميا بهدف المنطقة خاصة مع وجود مؤشرات إيجابية جدا على مستوى الاستكشافات النفطية والغازية وهذا ما خلق تنافسا محتدما بين فرنسا، الصين، والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق النفط في إفريقيا.

المبحث الثاني: التهديدات الإقليمية لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الأزمة الليبية

تاريخيا هناك تنافس ضمني بين ولايات تشرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة افتقارا على حقبة "العقيد القذافي"، يمكن القول أنه وإن كانت الولايات الشرقية وبخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية، التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها القذافي سنة 1969 في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، كان مصدرا الاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام "القذافي" منذ السبعينات من القرن الماضي، كما أدى إلى موجة من هجرة الكفاءات.

وعلى الصعيد السياسي، يمكن القول أنه عبر عقود حكم القذافي قد تأكدت أسس النظام الليبي والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية:

1- الثورة القومية.

2- المساواة والعدالة الاجتماعية.

3- الكرامة والهوية الوطنية.

4- القيمة الرمزية "للقدافي" كمنافس ضد الليبرالية الدولية، قبل عودة النظام لمحاولة

التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، وما بعد 4 سبتمبر 2001 والتي قادت إلى تخلي ليبيا عن شروطها في تطوير أسلحة الدمار الشامل، وقبولها دفع تعويضات باهضة لضحايا لوكربي والطائرة الفرنسية، كما اعتمد "القدافي" في البداية على إلغاء نظام القبليّة واحدا من المبادئ الأساسية لثورته، إلا أنه بعد ربع قرن من الحكم وتحديدا في 1994 قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها الأساسي القيادات القبليّة التي استعمل الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل إحكام قبضته على السلطة ونهج سياسة "فرق تسود"، وقد حالت صورة المؤسسات وسلط اللجان الثورية دون المشاركة الشعبية في شؤون الحكم، حيث عرفت العزوف الشعبي عن المشاركة ما يتراوح بين 50 و 80 في المائة ممن لهم حق المشاركة، كما نشأت طبقة من المستفيدين والمحكرين للسلطة والثروة، يصعب التغلب عليها في ظل مناخ الفساد، خاصة مع عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقي مستقلة عن النظام.¹

وقد وثقت تقارير الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية ما يخص الممارسات القمعية للنظام الليبي، حيث جاء تقرير: "ظلت حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشددة، ولم تظهر السلطات مقدارا يذكر من التسامح إزاء المعارضة"، بالإضافة إلى كل ذلك كانت هناك محاولة تورين الحكم لابنه "سيف الإسلام" إذ صارت أمرا واقعا عبر انخراطه في اللجان الشعبية وتحضيره داخليا وخارجيا، كل هذه المؤشرات سعت في قيام الثورة ضد نظام القذافي الذي استمر 42 سنة، وكانت الشرارة يوم 17 فبراير 2011 متأثرة بأحداث مصر وتونس، لكن هذا الحراك خرج عن السلمية بعد تدخل كتابي

¹ جان بيان فيليو، هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل، مؤسسة كارين يعني للسلام الدولي، واشنطن، 2010، ص12.

القذافي المسلحة، والمرتزة الأفارقة لو أد تلك الانتفاضة، فتحول الحراك إلى صراع مسلح، أعقبه تدخل عسكري عربي ودولي بقيادة حلف الناتو انتهت بمقتل القذافي بعد 09 أشهر، وفرار عائلته وانتهيار كتائبه، ليستلم السلطة مجلس انتقالي ثم المؤتمر العام، ثم جاءت الانتخابات البرلمانية التي أبطلتها المحكمة الدستورية، فدخلت البلاد في جدول سياسي وانقسام بين المؤتمر العام في طرابلس والبرلمان المنحل في طبرق، هذا ما دعا الأمم المتحدة لرعاية حوار ليبي بين الرفقاء السياسيين والدعوة لتشكيل حكومة توافق تسيير البلاد بعد المرحلة الانتقالية الطويلة.

- تداعيات هذه الأزمة على الجوار: بمجرد حدوث انهيار كامل لكل مؤسسات الدولة التي تصدعت وتلاشت إزاء الأزمة الليبية، ظهر نوع من الاستقرار الهش المطبوع بصراعات بين عدة أطراف سياسية كان لها دور فاعل في سقوط النظام السابق، والمشهد السياسي الليبي أصبح فوضويا وخاليا من النضج الإيجابي.

بالإضافة على الجانب الأمني المتدهور وانتشار ظاهرة الإرهاب، وتفشي السلاح وعدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها المركزية على كامل ترابها الوطني.¹

- إقليميا: يخلق الوضع الداخلي الليبي الحالي نتيجة الحرب القبلية بين مجموعة بين القبائل الراغبة في السيطرة على المؤسسات النفطية بيئة مناسبة لنشاط العديد من الجماعات المتطرفة نتيجة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود، الأمر الذي يشكل تهديدا حقيقيا على دول الجوار، هذه الظاهرة المتنامية باتت تجارة رائجة في ليبيا طالت دولا إفريقية متعددة، حيث لعبت دورا كبيرا في تقوية شركة الإسلاميين في مالي، الأمر الذي أدى إلى زعزعة البلاد ومساعدة بعض الجماعات الجهادية داخل هذا البلد في فرض سيطرتها على الأراضي والوقعة في شمالها، ولقد سبق للأمم المتحدة أن حذرت من وصول أسلحة ليبية إلى جماعة (بوكو حرام) المتشددة في نيجيريا، علما أن هذه الجماعة تقيم علاقات قوية مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، كما أن هناك مشاكل مع النيجر التي ترفض تسليم "الساعدي" إلى ليبيا لغياب بنية

¹ المرجع نفسه، ص13.

قضائية عادلة، وعليه أصبحت هذه الجماعات تشكل نقط استقطاب التطرف بإيديولوجياته المختلفة، مما يجعل البلد خطرا على نفسها وعلى جوارها خاصة دول الساحل الإفريقي.¹

- عملية سرقة النفط: تهدف إلى جمع أموال تساعد الميليشيات الانفصالية في استمرار بيع النفط الليبي وزعزعة الاستقرار، كما أنها تعبير عن فشل الثورة في حفظ أهم مورد للبلاد.

تعيش ليبيا انقلابا أمنيا كبير بسبب غياب السلطة المركزية وانهار منظومة الأمن والدفاع، الأمر الذي سمح بانتشار وسيطرة الميليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي والتي باتت أسلحة خطيرة ونتيجة لذلك، أصبح أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه بعض المخاطر.

تجد الجزائر نفسها مضطرة لمواجهة هذه المخاطر بمفردها وتخوض القوات المسلحة معارك على جبهات متعددة، في حين أخفقت البلدان المجاورة في وقف تقديم الإرهابيين بسبب عدم امتلاكها قوات عسكرية وقوات أمن قوية للقيام بهذه المهمة على سبيل المثال تمتلك مالي جيشا لا يتعدى قوامه 20 ألف جندي بينما لا تتمكن المؤسسات الأثينية في موريتانيا حتى من حماية مؤسسات الدولة الرسمية ضد هجمات تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في حين ليس لدى تونس خبرة في مجال مكافحة الإرهاب.² إن عدم القدرة على الاعتماد على البلدان المجاورة قد يفسر حجم الإنفاق العسكري الواسع الذي تخصصه الجزائر، ونظرا لحدودها الطويلة مع دول الجوار والتي تمتد لألف كيلومتر مع ليبيا وحدها، تتطلب من الجزائر قدرات مالية وبشرية كبيرة لتأمين حدودها.

كما تستعد الدول المجاورة ليبيا من جديد لتدخل غريب فيها لمحاربة ما يدعى تنظيم الدولة الإسلامية الذي بات يسيطر على كبرى مدن الجنوب "سرت" والصحراء المحيطة بها، مشددة هذه الدول من إجراءات الأمن على الحدود ومرسلة تحذيرات دبلوماسية من عواقب اتخاذ

¹ تحليل: تداعيات الأزمة الليبية على الدول المجاورة ليبيا 27803 : p http://democraticac de / ?

² جان بيان فيليو، مرجع سابق، ص13.

أي فعل متسرع ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) قد يدفع الأفق إلى الهرب، وبالتالي اللجوء عبر الحدود مشكلا تحديا أمنيا جديدا وإضافيا.¹

وتخشى دول الجوار والمجتمع الدولي إن لم يحدث توافق بين أطراف الأزمة في ليبيا من تفكك الدولة إلى قسمين على الأقل بجزء في الشرق غامضة بنغازي المدمرة، وجزء في الغرب تحتفظ بين طرابلس، لكن هنا إن وقع سيفتح سيناريوهات أخرى جديدة لانفصال مناطق أخرى نظرا للفيسفساء القبلية والإثنية في ليبيا والتي تفجرت مراعاتها ومعاملها للتقوى والهيمنة والنفوذ بعد سقوط النظام السابق سنة 2011.

المطلب الثاني: أزمة الطوارق

يتمتع الطوارق بتاريخ مخيف في الصحراء الكبرى الإفريقية، فقد تم ذكرهم في كتابات "هيرودوت" مثلما أتى على ذكرهم العديد من المؤرخين العرب، فكان يسميهم ابن خلدون ""بالملمثين"، فضلا عن ذلك فإن للطوارق خصوصية ثقافية وهوية متميزة في منطقة الصحراء، وربما يعد هذا إلى جانب اعتبارات أخرى، السبب في مطالبهم الانفصالية عن مالي والنيجر ذوي الأصول الإفريقية، ويعيش الطوارق في منطقة اقدر مساحتها بـ 2 مليون كلم²، ومنتشرين في عبر عدة دول في الساحل والمغرب العربي، أغلبهم (80%) يستقرون بالجنوب والواحات، و5% فقط في الأوساط البدوية الشمالية، ويقطنون خمس دول ساحلية وهي: مالي، النيجر، بوركينا فاسو، الجزائر، وليبيا، ويقدر عددهم بين مليون ومليون ونصف مليون نسمة، حسب إحصائيات التسعينات وهم موزعين عبر الدول المشار إليها كالاتي 600 ألف في النيجر، 300 ألف إلى 400 ألف في مالي، 50 ألف في ليبيا، 30 ألف في بوركينا فاسو، 20 ألف في الجزائر، وهذا علاوة على الأعداد الكبيرة ممن هاجروا إلى البلدان المجاورة سنوات التسعينات، سيما إلى دارفور (الحدود بين تشاد والسودان)، وإلى موريتانيا.²

¹ تحليل: تداعيات الأزمة الليبية على الدول المجاورة لليبيا، مرجع سابق.

² قط سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص77.

الأزمة الطارئة في شكلها الحالي، في (مالي والنيجر)، تعود جذورها الأولى إلى بداية الستينات، ويبدو أن الصراع حول اقتسام السلطة والثروة، كان السبب الأساسي الذي يغذي الصراع بين الطوارق والزنوج الأفارقة، الذين سيتعودون على السلطة بشكل عنصري، علاوة على اللامعادلة في توزيع السلطة بين الشمال والجنوب، بمعنى آخر ضعف التنمية في مناطق الشمال، وفي هذا السياق يؤكد فيادي في حركة توحيد وتحرير الأزواد في مالي: "إن الأقليات في شمال مالي (يقصد الطوارق)، كانت دائما منمية والتنمية بها ضعيفة جدا فلا يوجد في إقليم الأزواد مدارس والطرق...بالإضافة إلى أن المساعدات الغذائية الدولية التي يستفيد منها الإقليم تقوم الحكومة المالية بتحويلها إلى مناطق أخرى...فنحن نريد تقرير مصيرا بأنفسنا حتى لا يتكرر ذلك، وهذا ما يدفعنا لعمل السلاح".

ويبدو أن الرغبة في انفصال الطوارق في مالي والنيجر، حاضرة منذ استقلال البلدين، فقد كان جزء كبير منهم يدعو لذلك وقام الانفصاليون المتطرفون بحركة تمرد في مالي بقيادة "كال انتصار" سنة 1959، والتي تم القضاء عليها عسكريا في 1964، بفضل توقيف قيادتها من طرف مصالح الأمن المغربية والجزائرية، فالجزائر إذا كانت تعارض قيام دولة طارقية مستقلة على نفوسها الجنوبية منذ الاستقلال، ومنذ هذه اللحظة وضعت شمال مالي والنيجر تحت المراقبة وتمت عسكرة المنطقة بالإجهاض أي محاولة تمرد أخرى، وظل الحال على ما هو عليه إلى غاية سنة 1990 أين انفجر الصراع الذي كان خامدا.

فقد نشأت الحركة المتمردة في مالي والنيجر عمليات مسلحة ضد الحكومات المركزية في كلا البلدين، بيد أن المسارعة الجزائرية للوساطة توجت مساعيها الحميدة بتوقيع اتفاق تزامنت بين الحكومة المالية والمتمردين غير أن هذا الاتفاق لم يسعى طويلا بعد الانقلاب على الحكم في مالي، وعليه عاودت القوات المالية عملياتها العسكرية ضد الحركة الشعبية للأزواد، ترتب على هذه الأحداث حركة واسعة من اللجوء إلى الجزائر.

لأول مرة ترفع بعض الفصائل المتمثلة للطوارق في مالي تنفق مطالبها، ليصل إلى حد طرح مسألة "تقرير المصير والاستقلال"، بعد أن كانت مطالبهم منذ الاستقلال تقتصر أساسا

على العدالة في توزيع الثروة والسلطة والتمثيل السياسي والإداري والعسكري والاعتراف بالهوية الخاصة.¹

لكن تجدر الإشارة أن هذا المطلب (الانفصالي)، كان بمبادرة من الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وهي التي تمثل المقاتلين العائدين من ليبيا بعد سقوط القذافي. إذن فهذا المطلب لا يمثل كل الشعب الطوارقي في شمال مالي الذي تمثله العديد من الفصائل، في تقديرنا أن هذا المطلب ليس سوى رد فعل عنيف لمقاتلين في حالة إحباط، وسوف لن يجد صدى داخلي لافتقاده لقاعدة شعبية عريضة، ناهيك على أن يجد صدى دولي للاعتراف به.

يرجع التمرد الطوارقي الأخير، والمطالبة بالانفصال عن دولة مالي إلى عدة أسباب أهمها:

أولاً/ استمرار التهميش والإقصاء، الذي يعاني منه إقليم أزواد في الشمال سياسياً وتتمويماً، فقد فشلت الحكومة في باماكو، بقيادة الرئيس الأسبق "أمدوتوماني توري" في تطبيق البرنامج الخاص بالأمن والسلام والتنمية في أوت 2011 بقيمة 50 مليون يورو في شمال البلاد، فقد كان الأوان قد فات، فالأوضاع في هذا الإقليم حد التقيح، ولم يعد يكفي معها أي مبادرات شكلية بسيطة، مازافي إشعال التوتر بين الشمال والجنوب ومهد الطريق لعودة القتال.

ثانياً/ عودة حكومة باماكو لسياسة عسكرية إقليم أزواد، وهو ما اعتبرته قيادات الإقليم انتهاكاً صارفاً لاتفاقية الجزائر، والتي تهدف من ورائه حكومة باماكو استعادة سيطرتها على الإقليم. ثالثاً/ الدور الذي قامت به الحركة الوطنية الأزوادية MNA والتي أنشأت في 2010، في اعتتام شاعر الغضب الطوارقي الداخلي وعملها على حشد الدعم الدولي لمشروع الاستقلال.

رابعاً/ والسبب المباشر لهذا التمرد يكمن وراء الحرب ليبيا وسقوط نظام القذافي، وعودة الآلاف من المقاتلين الطوارق الذين كانوا يحاربون في صفوف كتائب القذافي، والذين اكتسبوا خبرة

¹ الحاج ولد إبراهيم، "أزمة شمال مالي... انفجار الداخل وتداعيات الإقليم"، مركز الجزيرة للدراسات، 12 فيفري 2012، ص05.

قتالية وامتلكوا ترسانة معتبرة من الأسلحة النوعية وهو السبب وراء تمكنهم من بحر القوات النظامية المالية بشكل مفاجئ وسريع.¹

مع اندلاع التمرد الطوارقي في شمال مالي في 17 جانفي 2012 سارعت الجزائر كعادتها لعرض الوساطة بين الطرفين المتصارعين الحكومة والمتمردين، فقدمت بمبادرة تسمح بوقف القتال وإراقة الدماء، تتضمن هذه المبادرة بإنشاء مناطق محلية وأخرى منزوعة السلاح، وإنشاء صندوق دولي لإعادة أعمار وتنمية صحراء الأزواد بتمويل جزئي من الجزائر، لكن يبدو أن سرعة الانتصار العسكري الذي حققه المتمردون الطوارق كما أشرنا لعائلات استقلال إقليم أزواد في 5 أبريل 2012، ولم يبدو حماسة للوساطة أو المبادرة الجزائر بينت كما تعودوا لتتعدد مجريات الأحداث فيما بعد بسبب أمرين:

- (1) الانقلاب العسكري على الرئيس المالي "أمدوتوماني توري".
 - (2) سيطرة بعض الحركات الجهادية سببها حركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، فضلا عن التنظيم الإرهابية القاعدة في المغرب الإسلامي، وهو ما قاد في نهاية المطاف إلى التدخل العسكري الأجنبي والذي زاد في خلط الأمور أكثر.²
- هذا التعضيد الذي عرفته شمال مالي، والتلونات التي عرفتتها شبكة التحالفات في المنطقة بين أطراف الصراع الرئيسيين، جعلت الموقف الجزائري أكثر حذرا بل قل توحدنا وارتيابا- فقد اعتمدت الجزائري في بدايات النزاع سياسة الترقب والانتظار ولهذا الموقف عدة تفسيرات.

أولا: أن الجزائر تلتزم الحذر في رهاناتها، بهدف حماية مصالحها الإستراتيجية.
ثانيا: هناك من اعتبر موقف الجزائر عقابا للرئيس الأسبق "توماني توري"، الذي اتهمته بالتواطؤ المعتمد مع القاعدة في المغرب الإسلامي.

¹ أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، أوراق (دوريات) كارنغي، 23 أكتوبر 2012.

² قط سمير، مرجع سابق، ص 78.

ثالثا: هناك اعتقاد بأن الجزائر سمحت عمدا لحركة أنصار الدين بغرض سيطرتها على الأزواد، بعد أن تقلبت على الحركة الوطنية لتحرير أزواد، التي فجرت المتمرّد بسبب سوء علاقة الأخيرة مع الجزائر التي تنتقد فيه بخصوص دورها في الوساطات منذ بداية التسعينات، بأنه لم يخدم مصالح الطوارق.

والدور الجزائري كما هو معلوم، نابع من مبدأ الحفاظ على الحوزة الترابية لمالي، وعدم السماح بقيام أية دولة جديدة على تخومها الجنوبية، لكن الجزائر كانت دائما ترد على هذه التهم، بأن موقفها هذا ناتج عن إلتزامها بمكافحة الإرهاب في المنطقة، وليس التمرد الطوارقي.¹

المبحث الثالث: التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

ارتبطت التهديدات الأمنية بالتحول في مفهوم الأمن الذي تجاوز المفهوم الكلاسيكي إلى مفاهيم أخرى ذات بعد اقتصادي واجتماعي وقيمي ونفسي، هذا التوسع هو ميزة التهديدات في منطقة الساحل التي لم يعد ميكانيزمها الأساسي الهاجس الأمني وإنما توسعت إلى أشكال أخرى أيضا أي تواجه دول الساحل الإفريقي تحديات داخلية وخارجية على الصعيد العالمي، حيث تحدثت عنها العديد من الإطارات المسؤولين، فمن جانبه قال الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون": "التحديات التي تواجهها منطقة الساحل لا تفرق حدودا، وكذا ينبغي أن تكون الحلول التي نطرحها، فدائرة الأزمات يمكن كسرها، وبالعامل معا والاستثمار في تحسين نظم الحكم الراشد والأمن والقدرة على التكيف والتعافي وإتاحة الفرص للنساء والشباب.

يمكننا أن نساعد منطقة الساحل على التحول من الأوضاع الهشة إلى مناطق تعرف تنمية مستدامة، وتظل مكافحة بتران الحرب في منطقة الساحل الإفريقي قضية مهمة، إلا أننا نحتاج أيضا إلى تحية المشاكل التي تشعل الصراع وتؤدي إلى عدم الاستقرار"، فمن خلال هذا يحاول "بان كي مون" وصف التحديات التي تواجهها منطقة الساحل الإفريقي أنها عابرة للحدود أي ليست محصورة في منطقة الساحل الإفريقي فقط، لذا لابد من التعاون المشترك من أجل تخطيها وذلك يكون بإصلاح نظام الحكم وتحقيق الأمن وإعطاء النساء والشباب فرص

¹ أنوار بوخرص، مرجع سابق.

كما أنه يمكن مساعدة التنمية المستدامة وكذلك القضاء على الأطراف والجماعات التي تهدد استقرار منطقة الساحل.

ما كتبه "روبرت جاكسون" في الرواية الأمريكية المشهورة "Athantic Monthly" حول الفوضى القادمة في إفريقيا وهي نتاج زيادة لمناطق الصراعات الملتهبة في غرب إفريقيا، فقد وصف إفريقيا بأنها: تطرح نموذجا للفوضى العارمة، حيث تشهد انهيار مؤسسات الدولة، وتعاني من الأوبئة والجريمة، وانهيار حكم القانون، أما رئيس مجموعة البنك الإفريقي للتنمية "دونالد كاليروكا" فقال: "تعاني منطقة الساحل من تحديات قديمة، وقابلية التأثر بالتغيرات المناخية وموجات الجفاف المتكررة، وقد تفاقمت حدة هذه التحديات في الوقت الراهن نتيجة لانعدام الأمن، ويجب علينا حاليا أن نعمل معا على بناء القدرة على التكيف والتعافي، وإتاحة الفرص للجميع من خلال توفير الوظائف للشباب على وجه الخصوص، ولذلك فتستثمر في مرافق البيئة التحتية، والتكامل الإقليمي وسندعم القطاع الخاص، وسيقون الحل في المنطقة على تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتجارة والاستثمار، وهذا ما يمر في الأساس الملازم لتحقيق الاستقرار والاستدامة الدائمين.¹

من خلال هذه التصريحات يتبين لنا أن منطقة الساحل الإفريقي تواجه تحديات مختلفة تتمثل في تحديات تماثلية وتحديات اللاتماثلية.

المطلب الأول: التحديات التماثلية

الفرع الأول: تعقد تركيبة المجتمع

¹ حمدي عبد الرحمان حسن، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: الأسباب والأنماط وأفاق المستقبل، القراءات الإفريقية (العدد الأول، أكتوبر 2004)، ص44.

*الأثنية: هي ظاهرة تاريخية تعتبر هن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات منفردة، والاعتقاد بالأصل والتاريخ المشترك والشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم البعض ومع الآخرين.
*العرقية: تختلف عن الإثنية في أنها قائمة على الأصل السلالي أو العرقي المشترك، فهي تعبر عن شعب أو قبيلة بغض النظر عن الثقافي والمعتقدات.

طبيعة المجتمعات في منطقة الساحل الإفريقي مفككة أثينا* وقبلها وعرقيا جعل من عجلة الاندماج الاجتماعي عملية جد صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، هذا ما أنتج أزمات داخلية وخارجية معقدة يصعب التحكم فيها فهي في الغالب صراعات ذات صراعات ذات طابع إثني عرقي*، فمثلا الطوارق المفككة توجد النسبة الكبيرة في النيجر بـ 80 ألف نسمة تليها مالي بـ 500 ألف وليبيا بـ 70 ألف وبوركينا فاسو بـ 35 ألف وفي المرتبة الأخيرة الجزائر ويطلق على المنطقة التي يتواجد فيها الطوارق اسم الأزواد.

لقد كان للاستعمار دور كبير في العديد من النزاعات والحروب الأهلية نتيجة تقسيم الحدود، التي أثرت على دول الساحل في كل المجالات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، على سبيل المثال الأزمة في الصومال وتشاد وأزمات الطوارق بمالي والنيجر، كما أن هذه الصراعات تقف أمام الإصلاحات الاقتصادية وتعرقل التنمية وكذلك تقف أمام المساعدات الخارجية الغنائية والمالية مما يزيد من إضعاف هذه المنطقة التي هي في أفضلها دولة فاشلة.

كما أن هذه الانقسامات عززها الصراع على مصادر كما يرجع أنه عامل أساسي في الصراع في تشاد بحيث أصبحت السيطرة على موارد النفط هدفا أساسيا للقبائل المتشادية والجماعات المتصارعة على الحكم، وتوتر العلاقات بين القبائل العربية وغير العربية في تشاد، التي كان من أهم نتائج هذا التعدد الأثني والعرقي هو تزايد العنف ضد المدنيين.¹

إن أهم آثار هذا التعدد الأثني العرقي هو أن الهوية العرقية قد تواجه الهوية الوطنية بحيث تعارض توجهاتها وتصوراتها، واختلف الباحثين في تقدير أهمية الرابطة الأساسية للجماعة العرقية، فبعضهم يشير إلى رابطة اللغة والثقافة ويضيف بعض كان رابطة الوعي بالأصل المشترك والوعاء الإقليمي، وقد يضيف بعض ثالث إلى ذلك خصائص التكوين النفسي، لكن ما هي خصائص الرابطة العرقية؟ يمكن في هذا السياق الإشارة إلى أربع خصائص أساسية:

¹ وليم توردوف، الحكم والسياسة في إفريقيا، تر: كاظم هاشم نعمة (ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2004)، ص 65.

أولها: أن الرابطة العرقية تتميز عما عداها من روابط اجتماعية في كونها وراثية وليست مكتسبة.

ثانيها: يتميز بمشاركة أفرادها في جملة من القيم والمعتقدات، وعادة ما يتم التعبير عن ذلك بشكل مؤسسي، فالجماعات العرقية تمتلك مؤسسات جماعية توازي بشكل أو بآخر تلك الموجودة ككل، يعني ذلك ولو بشكل غير مباشر أن المؤسسات ذات الطابع العرقي تشكل تهديدا للسلطة الدولة الوطنية.

ثالثا: مرتبطة العرقية في وجود تمايزات داخل الجماعات العرقية، وقد يعزي ذلك إلى متغيرات العشيرة والجماعات العمرية والانتماء الإقليمي، وهو ما يؤدي إلى صراعات داخلية تزيد من تعقيد السياسات الوطنية للدولة الإفريقية، أي فإن العرقية في إفريقيا تميز بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف، والسياقات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات رعية متعددة.¹

الفرع الثاني: أزمة بناء الدولة

تعاني بعض دول الساحل منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الراهن ضعف الدولة فهي دول تعاني من سوء التسيير المؤسساتي شؤونها السياسية من خلال هشاشة الحكم وضعف تسييرها الاقتصادية بل وحتى الاجتماعية لذا صنفت في إطار الدولة الفاشلة.

الفرع الثالث: ارتفاع نسب الفقر

في دول الساحل الإفريقي هناك ارتفاع الفقر في ظل تزايد عدد السكان فحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن النيجر تعد ثاني أفقر دولة في العالم، ونسبة الفقر بالسودان تمثل 40% وفي التشاد أكثر من 80%، النيجر 63%، مالي 64%، موريتانيا 40%، وهذا يرجع إلى الأسباب الطبيعية التالية وهي الجفاف الناتج عن قلة الأمطار والتصحر وهذا الأخير ناتج عن قطع الغابات، حيث أن نسبة التعرية بلغت 300.00 هكتار في السنة بينما لا يتجاوز التشجير نسبة 10000 هكتار في السنة، حيث أنه من بين 10000 هكتار من الأشجار المغروسة لا تعيش سوى 200 أما الباقي فيختفي لنقص الصيانة بالإضافة إلى غزو الجراد،

¹ حمدي عبد الرحمان حسن، سياسات التنافس الدولي في إفريقيا، قراءات إفريقية، العدد الثاني، ص 82.

ففي عامي 2002/2004 إلى تازم الوضع حيث قضي هو الأخير على ما تبقى من المحاصيل الزراعية خاصة في التشجير إضافة أراضي قاحلة جدا.¹ وكذلك من أسباب الفقر هو ضعف الأداء الاقتصادي أي الاعتماد على آليات قديمة في الإنتاج الزراعي حيث أنه في النيجر تعتمد على آليات تقليدية لم تتطور منذ 4 قرون أي زراعة بدائية محرومة من البنى التحتية والتجهيزات الضرورية، بحيث كان سببا رئيسيا في انخفاض إنتاج الحبوب في منطقة الساحل وغرب إفريقيا بنسبة 9% من الحملة الزراعية 2010/2011، ومع انخفاض إنتاج بشكل حاد انخفضت ليس فقط فيما يتعلق محصول العام 2010/2011، ولكن أيضا مقارنة بالمتوسط آخر خمس سنوات، وكانت هذه الانخفاضات إنتاج خاصة في غامبيا (بانخفاض 56% مقارنة 2010/2011 و 40% 2006/2010) وتشاد (49% /22%) والسنغال (36% /21%)، والنيجر (31% /14%)، وموريتانيا (34% /10%) وبوركينا فاسو (20% /5%).

لا يزال الوضع الرعوي محفوفة بالمخاطر أيضا بسبب انخفاض إنتاج صعوبات المياه وتنقل المهاجرين والصراع في مالي²، وكذلك اعتماد أكثر المزارعين على المحاصيل المرهونة بنزول الأمطار الموسمية وكذلك الاعتماد على المحاصيل التصديرية الموجهة للخارج على حساب المحاصيل الزراعية الاستهلاكية، كذلك من أسباب الفقر الزيادة السكانية المرتفعة حيث تأكد من تنبأت "مالتوس" التي وضعها أن الزيادة السكانية الطبيعية تفوق دائما الزيادة الممكنة للإنتاج الغذائي وهو ما يحدث في دول الساحل الإفريقي التي يزيد الإنتاج فيها حالات المطر 1.5% بينما تزيد الكثافة السكانية بنسبة 2.7% سنويا، وبالتالي عجز الإنتاج الزراعي في ملاحقة الزيادة السكانية المرجعة، فالزيادة واستمرار حالة الفقر في هذه المنطقة حيث عانت موريتانيا، النيجر من موسم الجوع وكانت النيجر أسوأ حالة والتي مازالت تعاني من فقر مدقع، بحيث يموت مئات الآلاف من الأطفال سنويا بسبب اللجوء وسوء التغذية يعاني 3.2 مليون

¹ هالة جمال ثابت، الفقر في إفريقيا، القراءات الإفريقية (العدد 2، سبتمبر 2005)، ص125.

² نسرین عبد الحمید، الجريمة المنظمة غير الوطنية (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2006)، ص25.

طفل دون سن 5 من سوء التغذية الحاد في النيجر يموت 150 ألف طفل جوعا و61% من السكان يعيشون تحت خطر الفقر ويعاني نسبة 11.3 مليون شخص من سوء التغذية في سنة 2004، أما في سنة 2011 ارتفعت النسبة إلى 18.4 مليون شخص يعانون الآثار المباشرة في تسع دول الساحل الإفريقي.

إن منطقة الساحل الإفريقي تعاني من اقتصاد مفكك الناتج عن سوء التنمية الداخلية الاقتصادية ذاتية، بحيث أن كل هذه الدول من موريتانيا إلى تشاد هي دول ضعيفة النمو عالية الإستدانة والتبعية إضافة إلى سوء أو ضعف نسبة التبادل الداخلي مما أدى إلى اللجوء إلى المساعدات الخارجية وأسوأ من ذلك هو سوء الاستخدام لهذه المساعدات الخارجية والتي هي في حد ذاتها مرفقة بشروط سياسية المتمثلة في إقامة إصلاحات سياسية أي تبني النهج الديمقراطي الذي يقابله بالضرورة إصلاح اقتصادي مما أدى بالعديد من دول الساحل الخوض في هذه الإصلاحات الاقتصادية أي اندماج ضمن النظام الرأسمالي وإصلاح المؤسسات الاقتصادية وكانت النتيجة هي التبعية وتراجع مستويات التنمية.¹

الفرع الرابع: نزوح سكاني في العديد من مناطق حزام الساحل

إن مشكلة اللاجئين تؤدي في الأغلب إلى حدود أضرار كبيرة في دول الملجأ ودول المنشأ، فبالنسبة لدول المنشأ، تؤدي مشكلة اللاجئين إلى هروب القوى العاملة المدربة وتوقف عجلة الإنتاج وهجرة العقول إلى الخارج البلاد وفي دول الملجأ، فإن الدولة الإفريقية عموما تتسم بضعف قدراتها الاقتصادية والتي هي متضررة بالأساس من أزمات الغذاء وسوء التغذية الحادة²، وزادت من حدة التنافس للحصول على الخدمات الأساسية، حيث قام العديد من اللاجئين باصطحاب قطعان الماشية الخاصة بهم أثناء تنقلاتهم، مما يضع ضغطا إضافيا على الموارد الطبيعية النادرة مثل أراضي المراعي والمياه، ومما يعرض حياة الحيوانات للخطر

¹ بوخية فوي، الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص03.

² أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في إفريقيا، السياسة الدولية (العدد 143، يناير 2001)، ص34.

في المنطقة، وتتمثل تكلفة استضافة اللاجئين عبئا هائلا على كامل الدول الضعيفة، ومن حيث النتائج الاجتماعية لمشكلة اللاجئين، تؤدي إلى تهديد التجانس الاجتماعي الداخلي في الدول المضيفة، وتعويض العديد من القيم المجتمعية المحلية من خلال تغيير التركيب الأثني والثقافي والديني واللغوي في الدول الضعيفة أي تسببت حركات النزوح السكاني الناتجة عن إنعدام الأمن في بعض أجزاء المنطقة (وعلى وجه الخصوص في مالي ونيجيريا) في وضع مزيد من الضغوط على المجتمعات الضعيفة ونجدها بشكل كبير في مالي والنيجر حيث يقر وجود أكثر من 350.000 نازح داخليا في مالي كما توجد أكثر من 200.000 نازح طوارق من ليبيا نحو مالي.

الفرع الخامس: فقدان الساحل الإفريقي لجيش منظم

إن بلدان الساحل الإفريقي التي تضم لا تمتلك قوات عسكرية متمدرسة لحماية دول الساحل الإفريقي على خوض الحرب ضد التنظيمات الإرهابية، مثل الجيش الجزائري الذي يمتلك خبرة واسعة في هذا المجال، خصوصا أن أغلب دول الساحل هي عبارة عن دول صحراوية شاسعة المساحة أصبحت أنظمتها الأمنية غير قادرة على ضبط ومراقبة الحدود أي أنها مناطق غير آمنة وبالتالي فهي مناطق سهلة الاختراق من قبل جماعات تهريب المخدرات والتجارة بالسلع والأسلحة.

الفرع السادس: انتشار الأمية

ارتفاع نسبة الأمية في منطقة الساحل الإفريقي لتصل إلى نسبة 85% في النيجر تليها بوركينا فاسو بنسبة 77% هذا ما ساهم في تخلف دول الساحل الإفريقي فهي تحتوي على طاقات غير واعية غير متعلمة وهنا تظهر أهمية الفرد المتعلم بوصف عنصرا فعالا لديناميكية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، "فمالك بن نبي" مثلا رأى أن الفرد المتعلم هو العنصر المؤسس للحضارة، كما قد يكون سببا في انهيار الحضارة وانحطاطها، حيث قال: "القضية إذن ليست قضية أدوات ولا إمكانات، إن القضية كامنة في أنفسنا، إن علينا أن ندرس أولا الجهاز الاجتماعي الأول وهو الإنسان، فإذا تحرك الإنسان تحرك المجتمع والتاريخ، وإذا سكن، سكن

المجتمع والتاريخ وقال: "لا يقاس غنى مجتمع بكمين ما يملك من أشياء، بل بمقدار بما فيه من أفكار والتعليم في التربة الخصبة لتنمية الأفكار وتقدم الحضارة"¹، وإذا كانت التنمية البشرية حسبما يعرفها المجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة هي عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد، الجنس البشري، فإن الحضن الطبيعي الملائم لتحقيق هذه الخصائص هو النظام التربوي والتعليمي، فكلما ارتفعت نوعية التعليم وفق نجاحات في إكساب أفراد هذه الخصائص والسمات، ارتفعت مستوى التنمية البشرية، ودفع الحركية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام وهنا ما افتقرت إليه دول الساحل الإفريقي.

الفرع السابع: طبيعة النخب السياسية

تتسم نظم دول منطقة الساحل الإفريقي والصحراء بكونها في معظمها أنظمة عسكرية أو يصعب فيها التمييز بين ما هو عسكري وما هو مدني نتيجة لكثرة الانقلابات ويرجع لطبيعة النخبة العسكرية الحاكمة التي تسعى إلى التوسع والحروب لتبرير هيمنتها على السلطة السياسية، وكذلك أثر النخبة العسكرية في توجيه السياسة الخارجية نحو التركيز على الأداة العسكرية كأسلوب لتنفيذها، إلى جانب غياب مؤسسات تخطيط السياسة الخارجية، الأمر الذي يزكي شخصية السياسة الخارجية لهذه الدول، وبالتالي طغيان طبيعة إدراكات النخبة الحاكمة على السلوك الخارجي لهذه الوحدات، كما أن الزعماء كانوا يمتلكون غالباً مصالح دول أجنبية في بلدانهم مبررين نظام الحزب الواحد وقمع المعارضة الشعبية بالحفاظ على الاستقرار وتنمية البلاد، معتمدين على الرشوة الدولية لتثبيت مراكزهم، وكل هذا أدى إلى أن تعرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات (السياسية والاقتصادية).²

الفرع الثامن: مظاهر الفساد السياسي

¹ التعليم والتنمية، قراءات إفريقية (العدد 12، أبريل 2012)، ص12.

² لحسين الشيخ العلوي، تجمع الساحل الحماسي...تنسيق في ظل التعقيدات (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 22 سبتمبر 2014)، ص20.

وهي سمة معظم دول إفريقيا التي يشكل الساحل جزءا منها، وتتمثل في إساءة استخدام السلطة واستغلال الوظائف العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة مادية ومعنوية، سواء كانت شخصية أو لفئة معينة، وذلك بمخالفة القانون أو التحايل عليه، وأدى إلى خروج الحكام عن حدود صلاحياتهم الدستورية المخولة لهم واستبدادهم وطغيانهم فكان بمثابة الدافع المحوري للعديد من الحركات الإرهابية.

المطلب الثاني: التحديات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي

التحديات التي تهدد المنطقة كالتالي:

الفرع الأول: الإرهاب

يعرف الإرهاب بأنه: "استعمال منظم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية بشكل يثير الرعب والخوف ويخلق خسائر مادية، بغية تحقيق أهداف سياسية أو شخصية، بالشكل الذي يتنافى مع قواعد القانون الدولي والداخلي".¹

ويعرف الإرهاب أيضا بأنه: "الضعف المستخدم ضد الأشخاص بقصد إخافتهم وإجبار السلطات والهيئات والأشخاص ذو الشأن على تأييد أو تنفيذ المطالب، أو تحقيق الأغراض التي من أجلها كانت الأعمال الإرهابية".²

تعتبر ظاهرة الإرهاب من بين أهم التهديدات الجديدة للأمن، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي الذي انتشر بصفة خاصة بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، وأدت هذه الأحداث إلى التحول في نمط هذه الظاهرة حيث انتقل الإرهاب من إطاره الضعيف أي داخل الدولة إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية أي إرهاب عابر للأوطان والحدود.

¹ أمينة حلال، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص178.

² حسين المحمدي بواوي، تجربة مكافحة الإرهاب (ط2، الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعية، 2006)، ص23.

فالإرهاب ظاهرة اجتماعية أصبحت اليوم أخطر التهديدات الأمنية الجديدة التي يعرفها العالم بصفة عامة والساحل الإفريقي بصفة خاصة، وتعتبر ظاهرة الإرهاب الأبرز في العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، وقد تفاقمت هذه الظاهرة بشكل طالت الدول بأشكالها وأنظمتها الديمقراطية منها والديكتاتورية المتقدمة منها والمتخلفة، الشرقية منها والغربية، الإسلامية منها وغير الإسلامية.¹

يسعى الإرهاب إلى تحقيق أهداف سياسية من وراء الجرائم المرتكبة وقد عرفت دول الساحل الإفريقي سلسلة من العمليات الإرهابية بقيادة جماعات إرهابية تنتشر في منطقة الساحل الإفريقي مجموعات إرهابية تتشابه مع بعضها البعض، وترتبط ارتباطا وظيفيا، ويعتبر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي أكبر وأخطر تنظيم في المنطقة، وله علاقة بحركة التوحيد والجهاد، وبتنظيم "بوكو حرام" في نيجيريا، وحركة الشباب الإسلامي في الصومال، وقد كانت بدايات الإرهاب تحمل طابعا محليا، حيث أن أغلب العمليات الإرهابية تتم داخل حدود الدولة الواحدة من طرف جماعات إرهابية تحمل جنسيتها، ثم أصبحت هذه الجماعات تتماثل في الأنماط والمواصفات وأصبحت بها شبكات في مختلف دول العالم خاصة بعد إعلان أغلبها ولاءها لتنظيم القاعدة، وأصبح الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي نموذجا لها يسمى بعولمة الإرهاب.²

وقد وجدت مختلف التنظيمات الإرهابية في هشاشة منطقة الساحل الإفريقي وغياب مفهوم الدولة وضعف مؤسساتها، وضعف القوى الإقليمية المحيطة بها، وفي خصوصيات المنطقة التي يغلب عليها الطابع البدوي والرعوي، باعتبار أن أغلب سكانها بدو رحل لا يعرفون الاستقرار خاصة في ظل الجفاف والتصحر والفقر الذي تشهده المنطقة عوامل أساسية في

¹ علي يوسف الشكري، الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد (ط1، القاهرة، دار السلام الحديث، 2007)، ص20.

² هيبية دالع، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999/2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص150.

اتخاذ منطقة الساحل الإفريقي مقرا لها ومنطلقا لمختلف عملياتها في العالم خاصة بعد صعوبة اتخاذ أفغانستان كمركز للعمليات بسبب طبيعة الموقع الجغرافي المتواجدة فيه.

فوجود باكستان كقوة نووية وعسكرية واستخباراتي مهمة في المنطقة، حد من تحركات القاعدة خارج حدود أفغانستان انطلاقا من الداخل الأفغاني.

كما أن الخناق الذي فرضته الجزائر على التنظيمات الإرهابية في الداخل من خلال الطرق العسكري الذي أقامته في مختلف أنحاء البلاد جعلها تبحث عن مقر بديل لها، فوجدت في منطقتي الساحل الإفريقي وبالتحديد في شمال مالي مقرا لها، حيث أعادت جمع صفوفها في تنظيم جديد هو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وذلك بعد لجوء الجماعات الإرهابية الجزائرية إلى أقصى جنوب البلاد، حيث نسجت شبكة من العلاقات مع تجار السلاح والمخدرات المنتشرة خاصة على حدود مالي والنيجر وموريتانيا وليبيا، بحيث أصبحت هذه المناطق الحدودية معبرا مهما لشتى أنواع التجارة غير المشروعة، وهذا ما يفسر الجهود الجزائرية المتواصلة من أجل تنسيق عملية مراقبة الحدود مع جيرانها، وسعيها المستمر للعب دور وسيط للسلام بين الدول المجاورة والحركات السياسية المتمردة فيها تجنباً لاحتوائها من طرف الجماعات الإرهابية.

وبالإضافة إلى أن سلوك الجماعات الإرهابية في المنطقة انطلق من اعتقادهم بأنهم يحاربون الشرك والانحراف العقائدي كونهم يرون ذلك نتيجة أساسية لمخططات الغرب التي تهدف إلى الهيمنة على المسلمين، والتي ساعدت في تنفيذها النخب الحاكمة غير أزمة طويلة، من خلال مؤسسات متنوعة، ولكنهم في الوقت نفسه يدركون جيدا أن هذه السلوكيات سوف تجلب إليهم لأنظار وتمنعهم تحت أضواء وسائل الإعلام التي تروج لهذه الجماعات وتجعلها مادتها الأساسية في التعامل مع هذه الحركات التي بدورها تستخدم النخب الإعلامية مطية الإشهار لها والتعريف بها، وتوصيل رسالتها إلى كل الفئات والمجموعات البشرية.

وقد ساهمت ردود أفعال المنظمات الغربية الرسمية وغير الرسمية في تعزيز إستراتيجية الجماعات المسلحة التي جعلت من هذه الردود عاملا لتعبئة أنصارها واستقطاب عناصر جديدة

في المنطقة، ولكنها في الوقت نفسه تستخدم هذه الردود في تدعيم الصورة القائمة التي رسمها الغرب لنفسه في قطاعات واسعة من الرأي العام في الدول العربية والإسلامية، خاصة في ظل سياسة الكيل بمكيالين.¹

ولذلك فإن التناقض في سياسات الدول الغربية والازدواجية في الخطاب جعل من التنظيمات الإرهابية بمختلف توجهاتها تستثمر في هذا المجال وتعتبره المادة الخام لشحن خطابها، وتوسيع الصورة السوداوية في ذهنية ونفسية المواطن العادي والذي وإن استهجن سلوك هذه الجماعات بسبب انحرافها عن منهج الإسلام، إلا أنه كان أكثر استهجانا لسلوك الغرب في دولهم خاصة فيما يتعلق بتدمير مقدساته وحضاراته وشم الأنبياء والسخرية منهم، بالإضافة إلى السياسة العنصرية ضد المسلمين في الدول الغربية، وهذا ما يجعله يتعاطف مع هذه الجماعات المسلحة خاصة في سياستها المعادية للغرب.

الفرع الثاني: الجريمة المنظمة

هناك العديد من التعريفات الخاصة بالجريمة المنظمة وسنقتصر على تعريف معاهدة الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة غير القومية، والذي تم اعتماده في باليرم Palerme ديسمبر 2000 على أنها: "مجموعة منظمة تتكون من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة منذ مدة زمنية معينة، تقوم بتنفيذ فعل أو أفعال خطيرة تسعى من ورائها إلى تحقيق مكاسب مالية أو مادية".

ويمكن القول عن هذا التعريف أنه لم يشمل وسيلة العنف التي تستعملها المجموعة المنفذة للعمل الإجرامي، ويعود بسبب غياب تعريف محدد للجريمة المنظمة يتبناه المجتمع الدولي إلى تعدد صورها ومن أبرز صورها تجارة المخدرات، وعملية تبييض الأموال، والإيجار غير المشروع بالسلح، الإيجار بالبشر.²

¹ المرجع نفسه، ص151.

² مديني علي، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2013/2014، ص

(1)- تجارة المخدرات: أصبحت إفريقيا من القارات الأكثر استهلاكاً للمخدرات ومنها منطقة الساحل الإفريقي التي تحولت إلى منطقة مستقطبة لتهديدها وتجارته ومنها الجزائر التي تعتبر منطقة عبور بسبب طول شريطها الساحلي المقدر بـ 1200 كلم وحدودها المقدرة بأكثر من 6000 كلم أغلبها صحراوية مع سبعة دول.

(2)- الاتجار غير المشروع بالأسلحة: حسب تقرير للأمم المتحدة فإن الأسلحة التي تأتي من وسط وشرق أوروبا، روسيا والصين بطريقة قانونية تنتهي بأيادي العصابات المسلحة في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي بعد تسريبها من داخل الأجهزة الحكومية (الجيش) بسبب الانتشار الواسع للفساد الحكومي فحسب نفس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوجد 100 مليون سلاح خفيف بالقارة الإفريقية ينتشر أكثر من 100000 سلاح كلاشنكوف منها في بلدان منطقة الساحل الإفريقي، ويلعب السماسرة بالتواطؤ الذي يحصلون عليه من الفاسدين الحكوميين دوراً هاماً في نقل وبيع الأسلحة للعصابات والتنظيمات المسلحة بعد حصولهم على الوثائق المزورة كمولين قانونيين للأسلحة ما يزيد من صعوبة مراقبة هذا النوع من نشاطات الجريمة المنظمة ويمكن تغيير تنامي نشاط السوق غير الشرعية لتجارة الأسلحة بتصاعد وانتشار الصراعات المسلحة داخل بلدان منطقة الساحل الإفريقي.¹

(3)- تبييض الأموال: تعد جرائم غسل الأموال أحد الجرائم الخطيرة على الاقتصاد الوطني، حيث تقوم المنظمات الإجرامية بغسل وتبييض الأموال القذرة المتحصل عليها من الأنشطة الرئيسية للإجرام المنظم وتوظيفها في مشاريع مشروعة، مثل استثمارها أو استخدامها في أعمال البناء والإلكترونيات والخدمات الطبية.

وتستخدم هذه العصابات الإجرامية بالإضافة إلى الشركات والمشاريع والبنوك... وكواجهة لغسل الأموال القذرة، ومستشارين ورجال ومحاماة، وكل هؤلاء يعملون وفقاً لنظام دقيق يهدف إلى إثبات أماكن مصادر الأموال، ويتم تحويلها إلى بلد الانتماء حتى تستمر بما يسمى الوعاء

¹ عمار غياظ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تعاون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة جيجل، 2019/2018، ص 58.

الدبلوماسي، الضريبي، التي تتمتع فيه الودائع السرية، المصرفية والتجارية بالأمان، وتمر عمليات غسل الأموال بطرق غير شرعية تمر بعدة مراحل حتى تبدو شرعية ولا تشويه فيها، وهذه العمليات تضرب الاقتصاد الوطني، وتفقده استقراره.¹

(4)- الاتجار بالبشر: لقد أصبحت منطقة الساحل الإفريقي منطقة مميزة للتجارة بالبشر من الأطفال والنساء للاستغلال في الجنس والعمل الرخيص، وتشير الدراسة إلا أن تهريب الأطفال البدو يكون في الغالب نحو دول الخليج العربي ويمرون في هذه المرحلة بالجزائر عبر موريتانيا أو عبر محور المغرب، إسبانيا كما يسلك المهربون طريق الجزائر مالي ثم تونس لتكون الوجهة إيطاليا، وتقدر قيمة تهريب طفل عبر هذه المناطق بحوالي 10 آلاف دولار إلى 20 ألف دولار، 50 ألف دولار للمرأة، وليس غريبا أن نرى هؤلاء الأطفال أو النساء متشردون يتجولون في شوارع تمرناست أو وهران أو سرت أو طنجة كنتيجة لتقطع مسار الرحلة لأسباب مادية أو لتغيير مسار الخطة بالاستقرار النهائي بدون العبور.²

الفرع الثالث: الهجرة غير الشرعية

تندرج الهجرة غير الشرعية ضمن التهديدات عابر الحدود والتي يتداخل فيها أمن الأفراد والدولة والمجتمع، وتعرف على أنها: "تعني بأولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون فيها بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في الدول التي يهاجرون إليها، والمهاجرون العابرون إلى الدول تكون ممرا للوصول إلى دولة أخرى".

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين سمات القارة الإفريقية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، أين عرفت المنطقة عدة حروب أهلية ونزاعات حدودية، فأصبح للهجرة غير الشرعية مبرراتها وأسبابها في منطقة الساحل الإفريقي، فالجفاف والتصحر وغياب التنمية

¹ عبد الودود بن دايدة، عبد الرعوف بلحسن، الجزائر: المنظور الأمني اتجاه منطقة دول الساحل الإفريقي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قالم، 2012/2011، ص62.

² المرجع نفسه ص65.

الحقيقية وغيرها من المتغيرات وعصابات الجريمة المنظمة كلها عوامل ساعدت وساهمت في تشجيع الهجرة إلى أماكن توفر الأمن والاستقرار.¹

ولقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي في بداية الألفية الجديدة تزايدا معتبرا للمهاجرين غير الشرعيين، فبعد أن كان الأمر لا يتعدى 200 مهاجر سري في السنة خلال السبعينات من القرن الماضي، أصبحت الإحصائيات الأخيرة الصادرة عن الأجهزة الرسمية الجزائرية بأكثر من خمسة آلاف مهاجر سري كلهم يعبرون الساحل الإفريقي.

وبالتالي أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي تهديدا للقارة الإفريقية ككل نظرا لما ينجم عنها من مخاطر كنقل الأمراض والأوبئة الخطيرة مثل الإيدز والسرطان، مما يؤثر على النسيج الاجتماعي في الدول المستقبلية مثل الجزائر التي استقبلت في السنوات الأخيرة العديد من المهاجرين المالبين بسبب الحرب.

¹ سهام دروري، الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي، مجلة الفكر (العدد 05، دون سنة)، ص 345-346.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستنتج أن دول المنطقة تجتمع فيها العديد من الأزمات المزمنة التي ترتبت عن ضعفها البنيوي وغياب آليات سليمة للحكم فيها، فعلى الرغم من غنى تلك الدول بالثروات الباطنية والمساحات الشاسعة إلى أن ضعفها وفساد أنظمتها حال دون استقلالها وحمايتها، فكانت عرضة الأطماع جماعات الجريمة المنظمة والتهريب وشكلت أراضيها حاضنا للإرهاب وفوضى السلاح، مما سهل على القوى الكبرى التبرير والحجة للتدخل باسم التعاون والاستثمار ومكافحة الإرهاب، وعلى الرغم من وضوح الأطماع الاستغلالية في ذلك التدخل إلى أن دول الساحل الإفريقي لا تملك لنفسها شيئاً لمواجهة ذلك الوقت الراهن على الأقل.

الفصل الثالث: التبعات الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي على الأمن

القومي الجزائري وآليات مكافحتها

تمهيد

المبحث الأول: العقيدة الأمنية والأمن القومي الجزائري

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية (المفهوم والمرتكزات)

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي الجزائري

المطلب الثالث: رهن تهديدات الأمن القومي الجزائري

المبحث الثاني: إستراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات غير التقليدية

المطلب الأول: إستراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب

المطلب الثاني: إستراتيجية الجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة

المطلب الثالث: جهود الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية

خلاصة

الفصل الثالث: التبعات الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري وآليات

مكافحتها

تشير البيئة الأمنية الراهنة في منطقة الساحل الإفريقي إلى وجود هشاشة أمنية تطبع أغلب الوحدات السياسية المشكلة لها، والتي تعرف على أساس أنها تدخل ضمن الدائرة الأمنية الإقليمية للجزائر، خاصة ما تعلق منها بدولة مالي ليبيا والنيجر، الأمر الذي يفرز من إمكانية انكشاف الجزائر إستراتيجيا لهذه التهديدات ذات الطبيعة اللاتماثلية القادمة من الجنوب، المعطى الذي يحتم على الجزائر بحكم مكانتها وتاريخها لعب دور أساسي في مواجهة الوضع الأمني القائم من خلال إدارة القضايا الأساسية التي تطبع الفضاء الساحلي وبالأخص دول الجوار والتي تعرف بدول الميدان بحيث هذا في ظل واقع تداخل فيه المصالح الإدراكات والفواعل الأجنبية في إدارتها للقضايا التي تشغل منطقة الساحل الإفريقي لا سيما بعد الانقلاب الأمني الحاصل في أغلب دول هذه المنطقة.

وعلى ضوء ما سبق تقديمه، فإن الوضع الأمني الذي يميز منطقة الساحل الإفريقي يدفعنا للتساؤل حول الدور المخول للجزائر الذي لعبه، خصوصا عند الانتماء إلى معطيات البيئة الأثنية الجيوسياسية الإقليمية التي تطبع هذا الفضاء.

المبحث الأول: العقيدة الأمنية والأمن القومي الجزائري

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية (المفهوم والمرتكزات)

الفرع الأول: مفهوم العقيدة الأمنية الجزائرية

يقصد بالعقيدة الأمنية للدولة مجموعة الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، وكيفية التعاطي مع التحديات والتهديدات، فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا امنيا يجدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها وأفضل السبل لتحقيقه، وعادة ما تكون مرجعية، هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار، كما يمكن أن تأخذ صيغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى.

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسية الأمنية للدولة بعددها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تشمل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة، والبعيدة).

ويمكن القول إن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة مجال أمنها القومي.¹

وتستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما يتجلى في السلوك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها.

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضاءها الدبلوماسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم.²

إن عين الجزائر على استقرارها خصوصا بعد حرب عويصة ضد الإرهاب محليا لمدة 10 سنوات خلال ما يسمى "العشرية السوداء"، وعينها الثانية على التحرك الإفريقي ذو البنى السياسية والاقتصادية الهشة والتي تشكل من شأنه نقل جميع أنواع الفشل الأزموي والدولي عبر الحدود مما يعني تهديد الأمن الجزائري.

¹ الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982 بين المنظور الإيديولوجي والممارسة السياسية (ج1)،

الجزائر، دار هومة)، ص104.

² المرجع نفسه، ص105.

الفرع الثاني: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

ترتكز العقيدة الأمنية الجزائرية على جملة من المحددات التاريخية والسياسية والإيديولوجية والاجتماعية والثقافية، وقد مرت بمراحل ومحطات هامة منذ ثورة التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي ساهمت في بلورتها وتكيفها مع المعطيات والظروف المحلية والإقليمية والدولية، فقد أخذت العقيدة الأمنية الجزائرية مع تسعينات القرن العشرين بعد براغماتيا جديدا، وتتمثل أهم هذه المرتكزات (المحددات) فيما يلي:¹

1- المحددات التاريخية:

والمتمثل أساسا في تلك النضالات والحروب التي خاضها مع كافة الإمبراطوريات والدول الاستعمارية التي احتلتها، فما من دولة دخلت إلى الجزائر إلى وقد خرجت منها بمقاومة أو ثورة، فالتاريخ الجزائري مر بمراحل متعاقبة من الغزو والاحتلال الأجنبيين، ومن المنظور الجيوسياسي شكلت الجهات الثلاث الشمالية والشرقية والجنوبية جهات الانكشاف بالنسبة للجزائر، وقد شملت فيه الثورة التحريرية رافدا مهما ورئيسا من روافد تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية انعكست على تعامل الجزائر مع الملفات المتعلقة بالحدود هذه الأخيرة التي شكلت ومازالت تشكل رهانا حقيقيا وتحديا للأمن الجزائري وللسياسة الخارجية الجزائرية.

البعد التاريخي ساهم في بلورة نوع من الهيمنة التاريخية على الجزائر، حيث ومنذ الاستقلال ترى نفسها الراعي والمدافع والمسئول عن حركات التحرر في إفريقيا والعالم الثالث. استثمرت البعد التاريخي في كبس الشرعية الثورية والتي وظفتها داخليا وخارجيا بقية إعطاء الشرعية الإقليمية في عقيدتها الأمنية، وعليه فقيادتها لمنطقة المغرب العربي أمر طبيعي وهو من مخرجات تاريخها، لكن بقي مصطدم بالإرادة المغربية مما أدى إلى تنافس جاد بين الجارين معقدا بذلك العلاقات البينية لتتطور بذلك فتصبح تهديدا مباشرا لأمن الجزائر القومي وبالتالي أحد المحددات الأساسية لسياستها الدفاعية.

¹ سليم بوسكين، العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية (الجزائر، العدد 02، سبتمبر 2015، المجلد 10)، ص 1334-1335.

(2) - المحددات الجغرافية:

انكشاف الأمن الجزائري على المستوى الجغرافي لا يقل أهمية عن انكشافها اقتصاديا، حيث أن الجزائر تعتمد على مصدر واحد للدخل القومي المتمثل في النفط والغاز، وبالتالي تبقى مواردها النفطية معرضة لتقلبات السوق النفطية العالمية، كما أن عدم التوازن في تبادلاتها التجارية خاصة مع الاتحاد الأوروبي والعجز الفادح في الميدان الغذائي، يجعلها معرضة لمختلف التداعيات السياسية ولمختلف الاستقطابات التي يمكن أن ترهن خياراتها وقراراتها السياسية.

إن الجزائر تحتل موقعا يعتبر نقطة تقاطع إستراتيجية متعددة الأبعاد يجعل من هذا المحدد الجغرافي الهام والمميز يؤثر على طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية مما يجعلها أكثر تنوعا واستعدادا لمختلف التهديدات الترابية والبحرية، لكن بعد الحرب الباردة وظهر ما سمي بعملية الاعتماد المتبادل اتجهت العقيدة الأمنية الجزائرية الارتكاز على عناصر جديدة وعلى رأسها بناء شراكات عربية وأخرى أوروبية وأسيوية أمريكية لاتينية وإفريقية من شأنها الرفع من معدلات التنمية الاقتصادية الجزائرية، كذلك استفادت العقيدة الأمنية الجزائرية من الاهتمام بقضايا تتعلق بالإرهاب وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية وأزمات المناخ والمتاجرة بالسلح والبشر وغيرها، هنا تحولت توجهات العقيدة الأمنية الجزائرية لتستثمر موقعها الجغرافي الاستراتيجي لتبرز كقوة إقليمية لا غنى عنها في مكافحة الإرهاب تطير ما تملكه من قوة اقتصادية وعسكرية وبشرية.

هذا ما جعل الجزائر شريكا استراتيجيا مهما وفاعلا في رسم السياسات الأمنية في المنطقة المغاربية والإفريقية والأوروبية.

(3) - المحددات الإيديولوجية:

تعد هذه المحددات مرتكزا أساسيا للعقيدة الأمنية من الاستقلال، إذ شكلت الاشتراكية ومبادئها المضادة للاستعمار والاستغلال مصدرا ذا قيمة بالنسبة لتلك العقيدة وهو ما أكدته المواثيق الوطنية 1964 - 1976 - 1989، وهي مراجع تؤكد على أن الاشتراكية كنظام

إيديولوجي هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستغلال التام والقضاء على الاستغلال، وبناءا على تلك الرؤية الإيديولوجية تبنت العقيدة الأمنية الجزائرية فكرة مناصرة ودعم وتأيد حركات التحرر في كل مكان في العالم، والسعي لتثمين ذلك من خلال السعي لتكون الجزائر قوة إقليمية منافسة عن تلك الحركات التحررية.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي الجزائري

يرجع الاهتمام بموضوع الأمن في الجزائر إلى نهاية الأزمة الأمنية الجزائرية (العشرية السوداء)، وأيضا إلى بداية أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية.

عرفت الجزائر على غرار باقي الوحدات الدولية الأخرى سباق للتسلح كجزء من سياسات الدول الكبرى بغية إظهار هيمنتها وقوتها، ولكن الأمن القومي الجزائري أغفل المعاني الإنسانية للأمن ليعرف فيما بعد بأنه: "يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل حماية مضمونة وأن الأمن الحقيقي للدولة الجزائرية يتبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختل قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل".¹

من خلال تلك التعاريف المختلفة للأمن القومي الجزائري تبقى في مجملها ذات دلالة بالغة لأن غياب التحديد، لتحقيق لذلك الأمن يوفر للنخبة السياسية والعسكرية خاصة في الجزائر هامشا واسعا وفضاء كبير للتنظير الإستراتيجي القوة إقليميا وجهويا.

لقد أطلق القائمون على التنظير للأمن القومي الجزائري بعد جهد كبير عبارة الحرب الدامية وهي الحرب التي تخوضها إدارة الدفاع الوطني سياديا وحدوديا ضد ما تسميه الإرهاب، ولقد مرت سنوات العشرية السوداء وإدارة الأمن القومي الجزائري تحاول توصيف تلك الحرب التي تثبتتها على الإرهاب، لكن ذلك الوصف أعطى إطارا زمنيا لتلك الحرب وبذلك قيد المفهوم

¹ فلاك نور الدين، دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية (المسيلة، العدد 02، 2019، المجلة 04)، ص1085.

بقيود جغرافية وزمنية، بينما يرى "تراجر Trager": أن أهداف القومي ترمي إلى إيجاد الشروط السياسية والمحلية والعالمية الملائمة لحماية وتعزيز القيم الوطنية الحيوية".

ويرى والفر Wolfers : "أن الأمن القومي من ناحية موضوعية هو انعدام التهديد الموجه ضد القيم المكتسبة والراسخة، ومن ناحية ذاتية هو انعدام الخوف من إمكانية تعرض هذه القيم للتهديد أو الخطر".

بينما ترى دوائر الأمن السيادية في الجزائر: "أن الأمن القومي بعين الحفاظ التام على المؤسسات والقيم الجوهرية للمجتمع".

وبالتالي نستطيع القول هنا أن الأمن القومي الجزائري يعني حماية الدولة الأمة من أي خطر القهر على يد قوة وتهديدات أجنبية، وبالتالي يصبح الأمن الجزائري عبارة عن مجموعة من الإجراءات المتخذة من قبل الدولة توخيا للحفاظ على بقاء المجتمع وحمايته من الأخطار المحدقة به نتيجة تلك التهديدات الحيوية.

فالأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة بالمصادر التي تهدد مختلف قدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية...ومواجهتها، من أجل منح الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في مختلف المجالات الحيوية.

"حامد ربيع" يقدم في هذا السياق تعريفا للأمن القومي يقول: "هو تلك المجموعة من المبادئ التي تمثل إطار الضمان الأدنى لأي حركة سياسية معادية، معنى ذلك أن أي مجتمع لكي يبقى قادرا على حماية تكامله وبقائه لا بد أن يسعى لإقامة إطار متكامل الحركة خاصة بالنسبة إلى علاقاته مع جيرانه، بحيث يرسم خطوط معينة لا يمكن تجاوزها".

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص للأمن القومي

الجزائري وهي:

1- الأمن القومي الجزائري يمثل قيمة سياسية ذات طابع ديناميكي متغير ومتطور، لأنها تدور حول الجسد السياسي والجغرافي الجزائري وقد تحدد زمانا ومكانا.

2- يمثل محور التقابل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية لأنه يسعى إلى حماية الجسد السياسي الداخلي من منطلق السياسة الخارجية.

3- من منطلق الأمن القومي الجزائري تصبح السياسة الداخلية الجزائرية امتداد للسياسة الخارجية، مع مراعاة المواقف الدولية التي تحكمها القوى الدولية المتصارعة والمحيطة بالجزائر إقليميا ودوليا.

بهذا يصبح الأمن القومي الجزائري يمثل في الحقيقة المحور الحقيقي والسيادي الذي يسمح بخلق الترابط والتكامل والتماسك بين القيم الجماعية والقيم الفردية، ما يؤمن خط الدوامية والصرامة في الكيان الجغرافي الجزائري.¹

المطلب الثالث: رهن تهديدات الأمن القومي الجزائري

على غرار معظم الدول، تأثرت الجزائر بعمق التحولات التي عرفتها المنظومة الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، فقد توسعت مضامين الأمن القومي الجزائري في زمن العولمة واتسمت أكثر بالطبيعة اللينة، بحيث لم تعد التهديدات العسكرية وحدها تحظى بنفس الأهمية كما كان الأمر في السابق، بحكم التهديدات الجديدة التي أخذت بالظهور والتنوع بشكل مطرد سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو المجتمعي، أو الثقافي، أو البيئي، أكان ذلك محليا أو إقليميا، عالميا.

الفرع الأول: التهديدات السياسية

من المهم أن نشير هنا أن الدراسات الأمنية الحالية عادة ما تميز بين أمن النظام وأمن المجتمع، بحيث بقدر ما تكون الدولة تسلطية وشمولية بقدر ما يتم التركيز فيها أكثر على حماية النظام، وبقدر ما تبدو الدولة أكثر لتحسين مبادئ الديمقراطية كالمشاركة والثقافية والمسائلة والمحاسبة بقدر ما تكون بصدد التمكين لمضمون أعمق لأمنها وهو الأمن المجتمعي، وتجدر الملاحظة أن تشير كذلك أنه عادة ما تكون أمام وضعيات معينة تميز

¹ المرجع نفسه، ص 1086-1087.

الأنظمة التسلطية، وهو تحول النظام إلى تهديد أمني للمجتمع في الحالات التي يمر فيها النظام بأزمات حادة، حيث يلجأ إلى إجراءات وحلول أمنية تكون انعكاساتها خطيرة على أمن المجتمع سيما في الحالات التي يتم فيها انطلاق النظام السياسي وتحجيم قواعد التنافس السياسي والمشاركة السياسية.

أدى انطلاق النظام السياسي الجزائري خلال مطلع التسعينات إلى استفحال ظاهرة الإرهاب التي تزامنت مع ظروف دولية محفزة له، وأصبحت هذه المشكلة مع مرور الوقت تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري، وخاصة وأن الإرهاب ارتبط لمدة معينة بتدهور في شرعية النخبة الحاكمة، وعليه أصبح هاجس أمن النظام وأمن الدولة من الهواجس الأمنية في الجزائر، ورغم التنوع في الأساليب التي اعتمدها النخبة الحاكمة في الجزائر لتفويق هذه الظاهرة، وهي الأساليب التي تراوحت بين استخدام القوة العسكرية، وكذلك اللجوء إلى أساليب المصالحة السياسية من خلال مبادرات سياسية معينة كسياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية، إلا أن التهديد لازال قائما بفعل تعدد أسبابه وعلى رأسها عجز الشرعية السياسية في الجزائر والتي لا تزال معتمدة من الخارج أكثر من الداخل فلازالت النهضة الحاكمة مترددة في الذهاب بالمسار والعملية الديمقراطية إلى نهايتها المنطقية.¹

الفرع الثاني: التهديدات الاجتماعية

لعل من أبرز التهديدات التي تواجه الأمن القومي الجزائري تلك المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي وتحصين الأمن الهوياتي، رغم أن قضايا الهوية والثقافية والمشروع المجتمعي ومصادر تهديدها ظلت قائمة في الجزائر منذ الاستقلال، إلا أن ارتباطها في الوقت الحاضر بتأثيرات العولمة يجعل من هذه المكونات مصدر حقيقي للأمن القومي الجزائري.

إن غياب المشروع المجتمعي في الجزائر يمثل تحديا حقيقيا للأمن الاجتماعي والثقافي وبالتالي على الأمن القومي، فلا زالت عناصر الهوية الوطنية كاللغة والدين والإرث التاريخي

¹ صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، العدد الخامس، (د.س)، ص292.

محل استخدام سببواوي، سواء من قبل النخبة الحاكمة أو من قبل قوى المعارضة كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، إن التعاطي السلبي مع هذه المكونات ساهم بقدر وافر في تغييب المشروع المجتمعي والذي من خلاله يتم إتباع وبلورة تكامل واندماج اجتماعي تكون فيه لمؤسسات المجتمع المدني دورا بارزا وفعالا من خلال اضطلاعها بمهمة تحديث الأمة والمجتمع الجزائري، وبالتالي محاصرة المنافذ التي يمكنها أن تشكل خطرا كامنا للأمن القومي الجزائري، ويكفي فقط أن نذكر أن هنا التحدي الذي تفرضه معالجة القضية الأمازيغية للجزائر وضرورة التخاطب معها بمنهجية تؤدي إلى تحقيق الاستقرار المتساند كخطوة لتثبيت أسس عقيدة متكاملة.¹

الفرع الثالث: التهديدات الاقتصادية والتكنولوجية

يعد هذا الصنف من التهديد محوريا ومؤثرا للغاية في عصر يتم فيه مقابضة السياسة بالاقتصاد، فتحقيق الأمن القومي يستدعي بلورة إستراتيجية اقتصادية وتكنولوجية دقيقة وفعالة وبعيدة المدى، إلا أن يلاحظ ضمن الحالة الجزائرية قصورا في هذه الإستراتيجية، وما المؤشرات التي يتم ذكرها إلى دليلا كافيا على هذا القصور.

إذ لا يزال الاقتصاد الجزائري اقتصادا ربيعيًا، بحكم احتلال إنتاج المحروقات بنسبة تفوق 95% من الصادرات الجزائرية، بل وأن الجزائر لا تملك السلطة المطلقة على حقول نفطها التي تخضع أكثر سلطة الشركات المتخطية القوميات، إن عدم التنوع في مداخل الجزائر واعتمادها على الاقتصاد الربيعي، وفي حالة استمرار تصديرها للمحروقات بهذه الوتيرة، فلن يكون هناك من تصدره بعد ربع قرن من الآن، وهنا تطرح فعلا مشكلة غياب إستراتيجية أمنية لتأمين حياة الأجيال القادمة، من ناحية أخرى فإن الجزائر لا تملك السلطة الكاملة على مواردها وعلى احتياطاتها المالية التي تتعرض لاستنزاف مستمر بفعل تنامي مشكلة الفساد بمختلف أشكاله، فقد أصبح الفساد مؤسسة من المؤسسات في الجزائر التي ترهن مستقبل

¹ المرجع نفسه، ص193.

الأجيال القادمة، أما ناحية ثالثة فإن الجزائر مهددة في أمنها الغذائي بسبب العجز المتنامي في هذا القطاع الحيوي الحساس، إذ تشكل واردات الجزائر الغذائية ما يزيد من ربع وارداتها السنوية، إن الاعتماد الخارجي على مصادر الغذاء يشكل تهديدا حقيقيا لقراراتها السياسية لا سيما اتجاه القوى الكبرى التي تمدها بالمواد الغذائية وعلى رأسها الإتحاد الأوروبي.¹

أما على مستوى التهديدات التكنولوجية، فإن التطورات السريعة التي يشهدها هذا المجال يساهم في بروز تهديدات للأمن القومي الجزائري، وهي تهديدات تمس كلا من مؤسسات الدولة وكذلك أفراد المجتمع، إن ترتيب المستوى المعرفي وضعف المناهج الدراسية واستفحال حالة التسبب وانعدام الجدية في المنظومة التربوية الجزائرية، والذي يقابله تطورا تكنولوجيا متناميا في الدول المتقدمة يطرح بجد مشكلة مواكبة هذا التطور بفعل الهوة المعرفية الحاصلة.

لعل أبرز تداعيات التطور التكنولوجي وبروز مشكلات تهدد الأمن القومي الجزائري، وعلى رأسها الجرائم المعلوماتية، وتعدد الجرائم المعلوماتية والإلكترونية منها جديدا من الجرائم، وتتخذ هذه الجرائم أشكالا متعددة، لعل من أبرزها جرائم الاختراقات، أي اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية والشخصية بغرض الاستيلاء على اشتراكات الآخرين وأرقامهم السرية وإرسال الفيروسات.

وهناك كذلك الجرائم المتعلقة بالمواقع العادية، سيما المواقع السياسية، والتي وإن كانت من جهة تعبر عن تنامي القيم الحضارية الديمقراطية، لكنها كثيرا ما تكون مصدرا للأخبار الفاسدة التي تخلق بين النظام السياسي ومواطنيه.

إضافة إلى كل ذلك، هناك جرائم القرصنة والنسخ غير المشروع، أي تعدد الجزائر من التي أنهكتها هذه المعضلة، ويمكن أن نذكر كذلك جرائم التجسس الإلكتروني بفعل وجود تقنيات عالية التقدم يتم انتشارها للتجسس على الدولة، وهناك أخيرا ما يعرف بالإرهاب

¹ المرجع نفسه، ص193.

الإلكتروني والذي يتم من خلاله الاستيلاء على المعلومات والقيام بتيسيرها أو تعطيلها في عصر الازدهار الإلكتروني.

الفرع الرابع: التهديدات البيئية

تعد مشكلة التصحر تهديدا آخرًا للأمن القومي الجزائري، فظاهرة التصحر تقترب أكثر فأكثر من شمال البلاد مما يستخلف تأثيرات بيئية خطيرة للغاية، وبشكل تفاقم هذه الظاهرة تهديدا ليس فقط على المنتج البيولوجي فحسب، بل أيضا على استدامة إنتاج مختلف السلع والمنتجات الأساسية للعيش.

بدورها نقد مشكلة ندرة المياه المرتبطة بالتذبذبات المناخية في الجزائر، وكذلك الاستغلال والتسيير السيئ لها تحديا أمنيا خاصة وأن مجمل الأبحاث المنجزة لحد الآن ترشح تفاقم هذه المشكلة في ظل تناسب مشكلة التصحر وزيادة عدد السكان، وحاجات التنمية الاقتصادية.¹

المبحث الثاني: استراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات غير التقليدية

ونتناول في هذا المبحث مختلف الإستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر في مواجهة التهديدات الإرهابية وتهديدات الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها، وتهديدات الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: إستراتيجية الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب

تعد الجزائر من الدول السبّاقة في مكافحة الإرهاب منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث نجحت في إضعاف الجماعات الإرهابية المسلحة وتضييق الخناق على قيادتها، وقد برزت التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر

¹ المرجع نفسه، ص294.

2001، بعدما كانت في عزلة دولية وتحارب الإرهاب بمفردها في التسعينات، حيث أصبحت مرجعا يحتذي به في مكافحة الإرهاب.

نشير إلى مصادر أخرى للتهديدات الأمنية المتعلقة بالبيئة وهي قضايا التلوث والمخالفات، وتعد الجزائر من الدول التي تعرف تفاقما لمشكلة التلوث الذي يؤثر على مجمل عناصر التنوع البيولوجي.

ولقد ساهمت الجزائر بشكل فعال في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي من منطلق القرب الجغرافي والتهديدات الإرهابية الآتية من هذه المنطقة، حيث كثفت من ساعيها الدبلوماسية لمواجهة هذه الظاهرة التي عانت من ويلات طيلة عشرية كاملة وذلك بإتباع مجموعة من الآليات على المستوى المحلي والجهوي والدولي.

الفرع الأول: على المستوى المحلي

تمثلت إستراتيجية مكافحة الإرهاب على المستوى المحلي في تفعيل آلية التفاوض مع الجماعات الإرهابية وذلك بإصدار عدة قوانين لاحتواء الأزمة الأمنية ومنها: قانون الرحمة، قانون الوثام المدني الذي تم الانشقاق عليه سنة 1999 من طرف الشعب.

ويعتبر ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي تم الاستفتاء عليه في 29 سبتمبر 2005 وتم تنفيذه في 28 فيفري 2006 من أهم السياسات التي لها نتائج إيجابية على مستوى كبح الظاهرة الإرهابية في الجزائر، وجوهر حظ المشروع هو العفو العام للإرهابيين التائبين الذين يضعون السلاح، ففي نفس السنة سلم أكثر من 250 إرهابي أنفسهم إلى السلطات من أجل الاستفادة من قانون العفو العام، بالإضافة إلى البرامج التنموية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 بمبلغ 7.5 مليار دولار وبرنامج تعزيز النمو 2005-2009 بمبلغ 120 مليار دولار وبرنامج الجنوب والهضاب بمبلغ 200 مليار دولار، فهذه البرامج تهدف إلى تحقيق التنمية للقضاء على الظاهرة الإرهابية من جذورها.¹

¹ عبد القادر العلي، أمينة بوبصلة، تحدي الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قالم، 2013، ص 18-19.

الفرع الثاني: على المستوى الإقليمي

تعد الجزائر من بين الدول التي دعت إلى ضرورة التعاون الإقليمي لمحاربة الإرهاب بمختلف أشكاله، حيث نجحت في دفع الدول العربية إلى تبني الاتفاقية العربية لمحاربة الإرهاب سنة 1998 والتي تنص على تعزيز التعاون العربي لمكافحة الجرائم الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار الأمة العربية، أما على مستوى القارة الإفريقية فقد ساهمت الجزائر بدور فاعل وناشط في مختلف الاجتماعات الإفريقية المتعلقة بمكافحة الإرهاب ويتجلى هذا من خلال تواصل الجهود الدبلوماسية والقانونية لمراقبة النزاعات بتوقيع اتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب والوقاية سنة 14 جويلية 1999 نتيجة للجهود التي قادت بها الجزائر للحد من هذه الظاهرة والتي أقرتها منظمة الوحدة الإفريقية في الدورة الخامسة والثلاثون للقادة الأفارقة وقد وقعت عليها 46 دولة إفريقية، وتدعمت هذه الاتفاقية بالتصديق في الجزائر في الجزائر في سبتمبر 2002 على خطة عمل في هذا الإطار، تمخض عنها إنشاء المركز الإفريقي للدراسة والبحث حول الإرهاب بتاريخ 13 أكتوبر 2002، حيث يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء بما فيها دول الساحل على تنمية الإستراتيجيات والطاقة لمنع ومكافحة الإرهاب من خلال التدريب وتبادل المعلومات.

- الخطة الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي:

تحلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2009 وتندرج هذه الخطة في إطار قيادة الجهود الإقليمية لدول الساحل الإفريقي، وقد أقرت دول القيادة (الجزائر، مالي، النيجر، موريتانيا)، خطة من ستة بنود تركز:

- على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف جندي مشكلة من الجيوش بقيادة الجزائر.
- إنشاء قاعد بيانات موحدة تتضمن كافة المعلومات المتاحة حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

- تحقيق مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين وتنفيذ مشاريع استثمارية في مالي والنيجر.¹

- الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي:

وهي جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب، انعقدت في الجزائر يومي 16-17 مارس 2010 بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية وممثلين لسبع دول هي: الجزائر، بوركينا فاسو، النيجر، مالي، تشاد، ليبيا، موريتانيا، لبحث مسألة الوضع الأمني في المنطقة وضرورة تنسيق الجهود لمواجهة التهديد، ومن أهم النقاط التي تناولتها الندوة:

- تقييم شامل للوضع في المنطقة بسبب التهديدات الأمنية.
- ضرورة تفعيل آليات التعاون الثنائي والإقليمي في مجال حفظ السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.²

- لجنة الأركان العملياتية المشتركة:

تأسست خلال اجتماع رؤساء قيادة أركان دول الميدان: الجزائر، مالي، النيجر، وموريتانيا، الذي انعقد يومي 12 و 13 أوت 2009، بتمنرست ليتم الإعلان الرسمي على تأسيسها في 21 أبريل 2010 وتعمل اللجنة على سد النقص في مجالات التنسيق والتبادل المعلوماتي والإستخباراتي الذي تفرضه ضرورات مكافحة الإرهاب.

كما تعتبر الجزائر عضو فاعل في مبادرة الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، حيث تعتبر الجزائر شريك إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الإستخباراتية.

- توظيف الطريقة التيجانية:

تعود نشأة الطريقة التيجانية إلى مؤسسها أبي العباس أحمد بن محمد بن المختار التيجاني (1737-1815)، المولود بعين ماضي بالجزائر، وتقوم على عدم مغالبة السلاطين،

¹ المرجع نفسه، ص20.

² عمار بوزيد، ومليلة عميرات، جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب، مجلة الجيش (العدد 561، أبريل 2010)، ص26.

لأن الله أقام العباد كما يريد ولا يليق في نظرهم مقاومة الحكام، وقد حظيت هذه الطريقة بالاهتمام بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لما لها من فكر يعادي الفكر التحفيزي الجهادي الذي تحمله السلفية الجهادية، ومنذ مجئ الرئيس بوتفليقة للحكم ركز تركيزا كثيرا على دعم الطرق الصوفية والطريقة التيجانية بالخصوص من أجل مكافحة الإرهاب، ولها امتداد إفريقيا خاصة في دول الساحل أي لها تمثيلات في الدول كموريتانيا، النيجر، مالي، السنغال، تعمل على محاربة الإرهاب عن طريق التوعية والتوجيه.¹

الفرع الثالث: على المستوى العالمي

لقد حرصت الجزائر في مختلف المحافل الدولية والإقليمية على التنبيه بمخاطر الإرهاب معتبرة أن دفع الفدية يعتبر من أهم مصادر تمويل الإرهاب، حيث طالبت الجزائر بتجفيف منابع التنظيمات الإرهابية والإجرامية، وقد أفضت تلك الجهود التي بذلتها الجزائر في هذا الإطار إلى إقرار الاتحاد الإفريقي في جوبلية 2009 الذي دعا من خلاله المجتمع الدولي إلى تحريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، والتي أقرها مجلس الأمن الدولي في 17 ديسمبر 2009.

كما ساهمت الجزائر في إنشاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في 22 ديسمبر 2014، حيث تم تشكيل مجموعة مختصة في تقوية قدرات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي وترأس هذه المجموعة الجزائر وكندا، تتمثل وظيفة هذا المنتدى في تشجيع تنفيذ إستراتيجية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وفي 27 جانفي 2014 صادف مجلس الأمن الدولي بالإجماع على اللائحة رقم 2133 التي تبنى عمليات اختطاف واحتجاز الرهائن التي تقوم بها المجموعات الإرهابية مقابل فدية أو تنازلات سياسية، حيث تم اعتماد مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجديدة المتعلقة بمنح عمليات الاختطاف التي يرتكبها الإرهابيون طلبا للفدية وحرمانهم من مكاسبهم.

¹ نبيل بوبيه، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009، ص112.

المطلب الثاني: إستراتيجية الجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها

عملت الجزائر في مواجهة مختلف الجرائم التي تهدد أمنها واستقرارها خاصة جرائم تجارة وتهريب المخدرات والأسلحة، وتبييض الأموال، وصادقت على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة مثل اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988 لمكافحة غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (اتفاقية فينا) صادقت عليها الجزائر في 1995/05/09، وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 2000 لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو) في 2002/10/07، وتلي مصداقية الجزائر على هذه الاتفاقية تعديل مس قانون الإجراءات الجزائية من خلال قانون رقم 41-04 الموافق لـ 10 نوفمبر 2004، حيث ورد في مادته الثامنة مكرر أنه: "لا تقتضي الدعوة العمومية بالتقادم في الجنايات والجرح الموصوفة المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أو الرشوة أو اختلاس أموال عمومية، وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب 1999 (اتفاقية نيويورك) في 2001/11/08 وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003 في 2004/08/25¹.

فقد قامت الجزائر بتحريم فعل تبييض الأموال سنة 2004، واتبعت سياسة تشريعية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة من خلال القانون الصادر بتاريخ 2005/02/06 بالجريدة الرسمية في عددها 2005/11، وهو قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، بحيث أن كل تقديم أو جمع أموال نتيجة استخدامها كلياً أو جزئياً من أجل ارتكاب هذه الجريمة، يعد جريمة يعاقب عليها القانون.

¹ سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن القومي الوطني الجزائري 2010-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2014/2015، ص276.

وألزمت الجزائر المؤسسات المالية بالتأكد من هوية الأمر بالعملية المالية ومصدر الأموال وإلزام أي شخص كان طبيعياً أو معنوياً بالإبلاغ عن أي عملية مالية تستهدف تمويل الإرهاب وذلك تحت طائلة عقوبات جزائية ومدنية وإدارية.

وفي سنة 2002 قامت الجزائر بإنشاء وحدة المعلومات المالية "خلية الاستعلام المالي" وذلك لوضع نظام جيد لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وهي هيئة مكلفة بجمع المعلومات المالية ومعالجتها وتحليلها وتبادلها مع خلايا أخرى للاستعلام المالي، بهدف الكشف عن عمليات توظيف الأموال الناتجة عن الجرائم وتمويل النشاطات الإرهابية والوقاية منها.

وتسعى الجزائر من خلال عمليات التنسيق الأمني إلى إيجاد محققين للتعرف على جرائم تبييض الأموال خاصة في منطقة الساحل، وذلك قصد مساعدة حكومات دول الساحل على محاربة تبييض الأموال التي جعلتها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من عمليات الفدية والمتاجرة في الممنوعات، وملاحقة خلايا التكوين اللوجيستي التي نشرتها الجماعات الإرهابية في المناطق الحدودية جنوب الجزائر، ومحاولة التنسيق مع بعض دول الساحل في إطار الاتفاقيات الأمنية للكشف عن استثمارات مالية للإرهابيين في تلك الدول حيث تنشط بعض الخلايا في استثمار أموال الفدية والإتاوات المفروضة على المهربيين.¹

-مكافحة تهريب السلاح والمتاجرة غير الشرعية به:

شكل تهريب السلاح نحو الجزائر في الآونة الأخيرة ظاهرة جد خطيرة واجهتها السلطات الجزائرية خلال العشرية الأخيرة عندما برزت الظاهرة الإرهابية، واتضح أن عملية مراقبة المنافذ البرية والبحرية التي تشكلها شبكات تهريب الأسلحة مهما كانت الإمكانيات تبقى فوق السيطرة، فسوق السلاح والمتفجرات في المدة الأخيرة توسعت وأصبح حجمها مخيفاً.

وفي سنة 2011 قامت هيئة أركان الجيش الوطني بتشكيل لجنة خبراء وأمن عسكريين عالجتا المستوى لتقييم مدى الضرر الأمني الذي يلحقه كتسرب كميات كبيرة من الأسلحة في

¹ المرجع نفسه، ص 277.

ليبيا، وتضم اللجنتين مسئولين من أجهزة الأمن والاستعلامات وخبراء في مكافحة الإرهاب والتسلح والعمل على الحيلولة دون وصول الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية، فبالرغم من الإجراءات العقابية التي أقرتها السلطات ضد بائعي ومالكي الأسلحة النارية، وهي الإجراءات التي تراكمت مع استفحال ظاهرة الإرهاب، إلا أن ذلك لم يردع ما في التهريب، مما جعل الجزائر إحدى الأسواق الرئيسية لهذا النوع من السلع.

المطلب الثالث: جهود الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية

نتيجة لزيادة تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري، عملت الجزائر جاهدة لاتخاذ عدة استراتيجيات لمواجهة الهجرة غير الشرعية وتحقيق الأمن والاستقرار.

فمن الناحية القانونية قرر المشرع معالجة الظاهرة بمختلف أبعادها، وذلك بموجب قانون 01-08 المتعلق بدخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها، الذي نص على معاقبة المهاجر غير الشرعي الأجنبي بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين أو بغرامة مالية من 10.000 دج إلى 30.000 دج، كما مكن قانون 01-08 السلطات المختصة المكلفة بالمراقبة على مستوى مراكز الحدود أن ترفض تحول الأجنبي إلى أراضيها.¹

وتم التأكيد على ذلك بموجب تعديل 2005، المعدل والمتمم للأمر 66-156 المادة 175 مكررا 1 "دون الإخلال بالأحكام الشريعة الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر، وبغرامة من 20.000 دج إلى 60.000 دج، أو إحدى العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجهها القوانين والأنظمة السارية المفعول، وتطبق العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود"، لكن على الرغم من ذلك إلا أن الجزائر لم تكن تفادي بالعقوبات

¹ بوحادة سارة، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، العدد 01، الشهر 02، 2020)، ص148.

القانونية فقط، عملت على تشديد الرقابة الحدودية، من خلال إنشاء وحدات أمنية مختصة في ذلك شملت:¹

- مجموعة حراس الحدود: وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي، تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية، وتضمن الدراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة، تقوم بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب.

- حراس السواحل: مهمتها حراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، فيقوم الحراس بالتدخل وإحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع وضمان حراسة البواخر الأمنية.

- مصالح شرطة الحدود: تعمل على مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر مختلف الحدود ومكافحة التهريب والهجرة غير الشرعية ومراقبة وثائق المنصر وكشف الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار، إضافة إلى ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات، والسكك الحديدية، ومراكز المراقبة لاستشعار أي حركة مشبوهة.

كما أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني عام 2006 الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية في الولايات الحدودية للتحري، بصفة مؤسسة للإشراف والتنسيق، تعمل على مكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية، مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية، وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.

إضافة إلى ما سبق قامت الجزائر مؤخرا بترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم، ففي فترة ما بين 2014-2016، أنفقت الجزائر ما يعادل 70 مليون يورو في عمليات ترحيل شملت 30 ألف مهاجر غير شرعي، بينهم 18 ألف امرأة وستة آلاف طفل إلى بلدانهم

¹ المرجع نفسه، ص 149-150.

الأصلية، لكن على الرغم من كل هذه الجهود إلا أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا زالت متفاقمة في الجزائر، مما يوجب على هذه الأخيرة تفعيل وتطوير مختلف الآليات لمجابهته

خلاصة الفصل:

بنت الجزائر عقيدتها الأمنية على أسس ثابتة منذ الاستقلال بحماية أمنها القومي داخليا وعدم التنقل عسكريا في الخارج، ولم تتغير هذه العقيدة رغم اختلاف الظروف التي مرت بها، ورغم التهديدات القديمة والمتجددة في محيطها الإقليمي بمنطقة الساحل الإفريقي، فقد رأينا أن الجزائر تتأثر سلبا من حالة الألمان التي تعرفها المنطقة وتنتقل إليها مظاهرها المتمثلة في خطر الإرهاب والجريمة المنظمة وموجات اللجوء والهجرة غير الشرعية، وتعمل الجزائر جاهدة للمرء هذه المخاطر عن أمنها القومي ومعالجة مصادرها في بؤر التوتر، وإن بدت ناجحة لحد الآن فإنها غير مصروفة العواقب مستقبلا مع تزايد التحديات وتضاعف الأخطار العابرة للحدود وتنوع وتميز مظاهرها وشدتها.

الختامة

تشهد منطقة الساحل الإفريقي أوضاعا سياسية وإنسانية متردية منذ أكثر من نصف قرن، وهي التي تحمل في جوفها وعلى أرضها ثروات كبرى تستطيع أن تتعش أضخم الاقتصاديات وتوفر أمنا غذائيا وثروة لا تتضب بسهولة، تلك الصراعات والاختلافات السياسية والأثنية، التي ورثتها المنطقة عن الاستعمار ظلت عائق أمام أي تقدم مقترح، وزاد ذلك غياب أسس ديمقراطية للحكم في أنظمة سمتها الشمولية والقبلية والتخلف، حيث أن المنطقة هي الأولى في عدد الانقلابات العسكرية في العالم، ما يفشل أي جهد أو نبرة للاستقرار وبناء أركان دولة حديثة.

دول الساحل الإفريقي تعاني الهشاشة والفشل حيث لا تستطيع تلك الدول توفير جميع الاحتياجات الأساسية لموظفيها، كما يغيب الأمن الذي يعتبر أهم عامل يجب توفره للقيام بأي خطوات تنموية، فهذه الدول كما هو الحال في مالي والنيجر تنشر فيها الجماعات المسلحة وتعد موطئ ارتكاز للعديد من الجماعات الإرهابية، حيث تغيب سيادة الدول وأمنها الدولاني الصلب واللين بأنواعه: الأمن المجتمعي الاقتصادي، الثقافي، السياسي، العسكري، البيئي والصحي، فضلا عن انعدام شروط "الأمن الإنساني"، المعيار العالمي لقياس مدى الأمن في المجتمعات.

سوء إدارة الموارد الطبيعية في الساحل الإفريقي جعلها تزرع في الفقر والجوع والكوارث، كما حفز الدول الكبرى على التدخل لاستغلال تلك الموارد بعدة حجج مثل الشراكة والاستثمار وصولا إلى الحماية والقضاء على الإرهاب، في ظل تراجع الحضور الإقليمي السياسي الاقتصادي خصوصا العربي بعد سقوط النظام الليبي السابق، وينبغي فقط الوجود الجزائري المحدود بجهود الوساطة في المسألة المالية وقضية الطوارق.

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بيئة أمنية معقدة ومركبة موائمة لانتشار تهديدات لا تناظرية تشكل تهديدا أمنيا مباشرا للأمن القومي الجزائري يتجلى في التنظيمات الإرهابية المنتشرة عبر بلدان منطقة الساحل الإفريقي وتنامي حدة نشاط الجريمة المنظمة المرتبطة

مباشرة بتهريب وتجارة المخدرات، وتجارة الأسلحة والأشخاص والزيادات الكبيرة في موجات اللاجئين والهجرة غير الشرعية بعبور الجزائر أو الاستقرار بها.

فالجزائر وموقعها الإستراتيجي تمثل بوابة البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لدول طاردة بفعل النزاع الاجتماعي المتجذر وباعتبارها دول مغلقة جغرافيا تنتج تدفقات كبيرة للمهاجرين غير الشرعيين عبر المناطق الجنوبية للبلاد وهي مطالبة بتكثيف التعاون مع دول جناحها الجنوبي التي تعيش حالات اللاستقرار المستمر للتكيف مع التحديات الأمنية المتفاقمة بهدف الحفاظ على أمنها القومي إذ لا يمكن إغفال طبيعة النزاع في شمال مالي الذي طالما النظر إليه بأنه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة في منطقة الساحل الإفريقي والعصية على الحل النهائي بسبب الإحباط المولد للسخط الذي يقضي بدوره إلى التمرد المستمر أين نجد تكامل الأدوار بين جماعات مسلحة كبيرة والتنظيمات الإرهابية في دول منطقة الساحل المتربصة بالأمن القومي الجزائري، ومن هذا المنطلق فإن اهتمام الجزائر بمحيطها الجيوسياسي أضى أكثر حتمية لتحقيق بعدها الأمني الذي يصل مباشرة بصيانة التماسك الجغرافي والاجتماعي في المناطق الحدودية، فمن جانب العمليات الإستباقية أمنيا واقتصاديا تتوجه الجزائر إلى التكيف مع مدخلات هذه المنطقة، ومنطقة الحدود الجزائرية الليبية المدخل الشاسع لتهريب الأسلحة الشيء الذي يحتم على الجيش الشعبي الوطني تفعيل المراقبة العسكرية وما يقتضيه ذلك من امتلاك الأجهزة الكشف والمراقبة الحديثة النكبة القادرة الكفيلة برصد وصد الاختراقات الممكنة بالنظر إلى وجود قوات أجنبية ذات إستراتيجيات معينة في المنطقة.

فالرهان اليوم يتمثل في مدى قدرة القوى الكبرى التي تمتلك قوات عسكرية ونفوذ اقتصادي قوي، وضع الجزائر في مأزق صعب بين الانضمام إلى المبادرات الغربية في المنطقة لبناء عقد إستراتيجي يرجع بالفائدة على هذه الدول وبين قدرتها على المحافظة على مقارباتها الإستراتيجية متعددة الأبعاد المتكيفة مع المتغيرات الحاصلة في المنطقة والثبات في نهجها المعروف منذ الاستقلال الذي يتمحور حول الحرص على الوحدة الترابية لدول منطقة الساحل الإفريقي وضمان عدم وجود دوليات مفككة داخل مالي أو النيجر للتخوف من انعكاس ذلك

على الترابط والوحدة الوطنية أو ظهور نزاعات إيصالية وتمهنية إستباقية عملت الجزائر وفق البناءات الأمنية المنفصلة عندها في إطار إستراتيجية دول الميدان والتي تستهدف الجزائر من ورائها أي تدخل خارجي يزيد من تأجيج الأوضاع داخل بلدان منطقة الساحل الإفريقي ومدى خطورة ذلك على أمن الجزائر.

- النتائج:

بعد الدراسة والتحليل والتعمق في دور الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وما تضمنته من مبادئ ووسائل وآليات حقيقية مهددة من الانتصارات الدبلوماسية الجزائرية والشخصية الوطنية التي كان لها الفضل في فض نزاعات وحروب في إفريقيا، اتضح جليا أن الجزائر تعد دولة محورية رائدة في هذا المجال.

• يساعد انتشار ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار السلاح والهجرة والحروب الداخلية...مجموعة من العوامل أهمها توفر المنطقة على السلاح بأسعار رمزية، وهو من بين الأسباب التي جعلت الجماعات الإرهابية تلاحقه بالمنطقة للحصول على السلاح وعولمة إنشاؤها هناك.

• إن التحكم في التحديات الأمنية لمنطقة دول الساحل الإفريقي في المدى القريب غير وارد نظرا للإمكانيات الموجودة لدول المنطقة، فإن المستقبل يوحى باستفحال هذا الظاهرة إلى درجة خطيرة على صعيد آخر فإن الطبيعة الاقتصادية والسياسية والعرقية تطرح تحديات وخلافات عربية.

• الانسجام غير المتوفر للطوارق في مالي والنيجر يطرح مشاكل عدم الانسجام والرغبة في الانفصال بل إن يستخدم من كل دول المنطقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهي محرجة للتأزم أكثر في أي وقت خاصة مع تضارب مصالح السواحل الرئيسية والثانوية هناك واستخدامها لأغراض سياسية واقتصادية تضرب استقرار دول المنطقة.

- التوصيات

• إذا أرادت الجزائر النجاح في تحقيق مشاريعها الإقليمية من خلال دورها في منطقة الساحل

الإفريقي عليها عدم إهمال مسائل الأقليات وصلة القرابة التي تربط الطوارق بدول المنطقة إضافة إلى مسألة التنمية والتعاون الإقليمي واستكمال المشاريع ذات البعد الإقليمي مثل طريق الوحدة الإفريقية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

(1) - الكتب:

1. الحبيب خضر، تفاقم الخطر في التأمين البري (تونس: دار الكتب القانونية، 2008).
2. الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982 - بين التطور الإيديولوجي والممارسة السياسية (ج1، الجزائر، دار هومة).
3. بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي لأمن الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
4. جورج ريجدا، مبادئ إدارة الخطر والتأمين (الإسكندرية: دار المريخ، 2006).
5. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004).
6. حسين المحمدي بوادي، تجربة مكافحة الإرهاب (ط1، الإسكندرية: مصر، دار الفكر الجامعية، 2006).
7. روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يوسف شاهين، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971).
8. ستيف سميث، سيليا كوركي وتيم دان، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تر: ديما الخضرا (ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2016).
9. سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعظلة التطبيق في العالم العربي (ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012).
10. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979).
11. علي يوسف الشكري، الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد (ط1، القاهرة: دار السلام الحديث، 2007).

12. محمد نجاه الله صديقي، التأمين في الاقتصاد الإسلامي (ط1، المملكة العربية السعودية: مركز النشر العلمي لجامعة الملك عبد العزيز، 1990).
13. معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط (ط1، القاهرة، دار عمران).
14. نسرين عبد الحميد، الجريمة المنظمة العبر الوطنية (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006).
15. هائل عبد الدولي طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد (د.ط، د.س).
16. وليم توردوف، الحكم والسياسة في إفريقيا، تر: كاظم هاشم نعمة (ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2004).
- (2) - الدوريات والمجلات والقراءات:
1. أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في إفريقيا، السياسة الدولية (العدد 143، يناير 2001).
2. التعليم والتنمية، قراءات إفريقية (العدد 12، أبريل 2012).
3. الحاج ولد إبراهيم، أزمة شمال مالي... انفجار الداخل وتداعيات الإقليم، مركز الجزيرة للدراسات، 12 فيفري 2012.
4. الحسين الشيخ العلوي، تجمع الساحل الحماسي... التنسيق في ظل التعقيدات (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 22 سبتمبر 2014).
5. الطيب البكرش، الترابط بين الأمن الإنساني حقوق الإنسان، المجلة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان (العدد 10، جوان 2003).
6. أمحمد برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد الأول، جانفي 2006.
7. بوحادة سارة، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة، العدد 01، الشهر 02، 2020).

8. جان بيان فيلو، هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل، مؤسسة كازينغي للسلام الدولي، واشنطن، 2010.
9. جرابة الصادق، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية (جامعة الوادي، العدد 08، جانفي 2014).
10. جميلة علاق، إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة سطيف، الجزائر، العدد 19، ديسمبر، 2014).
11. حمدي عبد الرحمان حسن، سياسات التنافس الدولي في إفريقيا، قراءات إفريقية، العدد الثاني.
12. حميدي عبد الرحمان حسن، الصراعات العرقية والسياسة في إفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، القراءات الإفريقية (العدد الأول، أكتوبر 2004).
13. خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (العدد الثاني، 2014، المجلد 30).
14. سليم بوسكين، العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية (الجزائر: العدد 02، سبتمبر 2019، المجلد 10).
15. سليمان عبد الله الجري، مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وأبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19.
16. سهام حروري، الهجرة وسياسة الحوار الأوروبي، مجلة الفكر، العدد 05.
17. صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر (جامعة بسكرة: العدد الخامس، د.س).
18. عادل زقاع، سفيان منصوري، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقارنة سوسيو-سياسية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (الجزائر: العدد 23، مارس 2016).

19. عبد الفتاح علي الرشدات، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الأمير حسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية الجامعية الأردنية (العدد 3، 2019، المجلد 46).
20. عبد المنعم طلعت، ترتيبات الأمن الإقليمي في النظام العالمي الجديد السياسية الدولية (العدد 129، جويلية 1997).
21. عمار بوزيد ومليكة عميرات، جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب، مجلة الجيش (العدد 561، أبريل 2010).
22. عمر بعزوز، فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة، مجلة الفكر البرلماني (الجزائري، العدد 6، جويلية 2004).
23. فلاك نور الدين، دور العقيد الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية (المسيلة: العدد 02، 2019، المجلد 04).
24. فوزي حسن الزبيدي، منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي NSRA، رؤى إستراتيجية (دبي: مركز المنظار للتدريب والدراسات الإستراتيجية، 2015).
25. فوزية قاسي، أثر خطاب الأمنية على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 14 سبتمبر: إسهامات مدرسة كوينهاجن، مجلة العلوم القانونية والسياسية (جامعة وهران، العدد 01، أبريل 2019، المجلد 10).
26. محمد كمال التابعي، التنمية البشرية المستدامة...المفهوم والمكونات مفاهيم (العدد 14، فيفري 2006).
27. هالة جمال ثابت، الفقر في إفريقيا، القراءات الإفريقية (العدد 02، سبتمبر 2005).

(3) - الدراسات:

أ- المذكرات:

1. أبصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير، تخصص علاقات دولية فرع إستراتيجية ومستقبلات، جامعة الجزائر، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2010/2009.
2. أمينة حلال، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي: أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014.
3. حنان ليدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2015/2014.
4. خالد معمري جندي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة، 2008/2007.
5. خضرواي خديجة، التحول الأنطولوجي في مفهوم الأمن: دراسة في إسهامات مدرسة كوبنهاجن، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تحليل السياسات الخارجية، جامعة بومرداس، 2016/2015.
6. سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن القومي الوطني الجزائري 2010-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2015/2014.
7. عمار غياظ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية: تخصص تعاون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة جيجل، 2019/2018.

8. فودي مصطفى كامل، تحول مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015.
9. قط سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية: تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2017/2016.
10. قنوفي وسيلة، حق الإنسان في الأمن بين مقارنة الأمن الإنساني ومبادئ القانون العام، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة سطيف 02، 2017/2016.
11. كمال روابحي، التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية، جامعة المسيلة، 2018/2017.
12. محمود سعود بونقطة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014.
13. مدوني علي، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2014/2013.
14. نبيل بوبيه، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009.
15. هشام صاغور، أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية، دراسة في ضوء مقارنتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة بسكرة 2018/2017.

16. وهيبة دالع، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014.

17. ويسام ميهوب، أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2013/2014.

ب- الملتقيات:

1. بلعيد منيرة، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، مداخلة في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر يومي 29 و 30 أفريل 2008.

2. عبد القادر الهلي وأمينة بوبصلة، تحدي الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قالمة، 2013.

(4) - المواقع الإلكترونية:

- تحليل تداعيات الأزمة الليبية على الدول المجاورة لليبيا

<http://democratico.de?p:27803>

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعران

إهداء

02.....مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن

14.....تمهيد

14.....المبحث الأول: البناء المفاهيمي للأمن

15.....المطلب الأول: مفهوم الأمن

18.....المطلب الثاني: مستويات وأبعاد الأمن

25.....المبحث الثاني: بناء مفاهيمي للتهديدات الأمنية الجديدة

25.....المطلب الأول: مفهوم التهديد الأمني والمفاهيم المشابهة له

28.....المطلب الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية

30.....المبحث الثالث: الأمن حسب المقاربات النظرية

30.....المطلب الأول: المقاربات التفسيرية للأمن

36.....المطلب الثاني: المقاربات الحركية للأمن

42.....خلاصة

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي: مقارنة

جيوسياسية - أمنية

44.....تمهيد

44.....المبحث الأول: مفهوم منطقة الساحل الإفريقي

44.....المطلب الأول: التعريف بالمنطقة

46.....المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية للمنطقة

48.....المبحث الثاني: التهديدات الإقليمية لمنطقة الساحل الإفريقي

48.....المطلب الأول: الأزمة الليبية

52.....المطلب الثاني: أزمة الطوارق

56.....	المبحث الثالث: التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي
57.....	المطلب الأول: التحديات التماثلية
64.....	المطلب الثاني: التحديات اللاتماثلية
71.....	خلاصة

الفصل الثالث: التبعات الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري وآليات مكافحتها

73.....	تمهيد
73.....	المبحث الأول: العقيدة الأمنية والأمن القومي الجزائري
73.....	المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية (المفهوم والمرتكزات)
77.....	المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي الجزائري
79.....	المطلب الثالث: رهن تهديدات الأمن القومي الجزائري
83.....	المبحث الثاني: إستراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات غير التقليدية
83.....	المطلب الأول: إستراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب
87.....	المطلب الثاني: إستراتيجية الجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة
89.....	المطلب الثالث: جهود الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية
92.....	خلاصة
94.....	خاتمة
98.....	قائمة المصادر والمراجع
106.....	فهرس المحتويات

الملخص

ملخص مذكرة الماستر

الجزائر بموقعها الجيوستراتيجي أعطتها فرص وفرض عليها تحديات، فقد كان لتزايد حدة الإشكاليات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتعقدتها خاصة بعدة أزمة شمال مالي، أثر كبير على الأمن الوطني الجزائري الذي بات يعاني من عدة تهديدات تماثلية وغير تماثلية، ويواجه انكشاف أمني خطر على طول الحدود الوطنية.

وسعت هذه الدراسة إلى بحث وتحليل مختلف التهديدات والمخاطر التي فرضتها هذه التحولات في منطقة الساحل الإفريقي، ومدى تأثيرها على أمن واستقرار الجزائر. كما هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الجزائر في التعامل مع هذه التهديدات الإقليمية، ومدى نجاعة العقيدة الأمنية الجزائرية ومختلف الاستراتيجيات التي تعتمد عليها في مواجهة واحتواء مختلف هذه التهديدات والمخاطر الأمنية.

الكلمات المفتاحية:

1/الجزائر 2/الساحل الإفريقي 3/التهديدات الأمنية 4/الأمن القومي 5/الاستراتيجيات

Abstract of Master's Thesis

Algeria, with its geostrategic location, gave it opportunities and imposed challenges on it. The increasing severity and complexity of security problems in the African Sahel region, especially the several crises in northern Mali, had a significant impact on the Algerian national security, which is now suffering from several symmetrical and asymmetric threats, and faces a dangerous security exposure along the national borders. .

This study sought to research and analyze the various threats and risks posed by these transformations in the African Sahel region, and their impact on the security and stability of Algeria.

This study also aimed to highlight the role of Algeria in dealing with these regional threats, the efficacy of the Algerian security doctrine and the various strategies it adopts in confronting and containing these various threats and security risks.

key words:

/1Algeria 2/ African coast 3/ Security threats 4/ National security 5/ Strategies